

المعوقات الاستيمية-سوسيولوجية للتنشئة الأكاديمية

للطالب في الجامعة الجزائرية

أ.د/ نادية سعيد عيشور، جامعة: محمد لين دباغين - سطيف 2

الملخص:

يتعلق نجاح مؤسسات التعليم العالي في أي بلد، على مقدار نجاحها في تحقيق أهداف التنشئة الأكاديمية للباحثين من طلبة وأساتذة، ابتداء من مرحلة تكوينهم القاعدي (ليسانس)، إلى غاية تأهلهم لنيل شهادة (الدكتوراه)، كما يقاس أيضا بدرجة حرص المؤسسات الأكاديمية العلمية على تجسيد أهدافها في ضوء رؤيتها الرسالية والحضارية. غير أن واقع التكوين العلمي في الجامعات الوطنية، تواجهه جملة من المعوقات، تحول دون تمام تحقق المراد العام من عملية التنشئة الأكاديمية. والمداخلة الحالية؛ تهدف إلى معالجة أبرز إشكالاتها على أصعدة ثلاث، البيداغوجي والبحث العلمي وتنمية المحيط.

الكلمات المفتاحية: التنشئة الأكاديمية، الصبغيات الثقافية، المعوقات الاستيمولوجية، الجامعة الجزائرية، الباحث السوسيولوجي، الطالب الجامعي الجزائري.

مقدمة

من المعلوم أن انصراف الناس نحو البناء، يُشيد ويُعمّر صرحه، أمّا وهم منصرفون عنه، منشغلون بما تأمرهم به أحلامهم (أي عقولهم)؛ فيصير حالهم وحاله؛ إلى التخریب والتدمير.

لقد أعتدنا، حينما نأتي على وصف أوضاعنا وتشخيص رداءتنا، أن نتجه برؤوسنا نحو الأعلى، لنرمي بأنظارنا المثقلة، بمجملات اتهاماتنا إلى من نحن دوعهم، مبررين ومبعدة عنّا شبهات التدخل في اقتراف ما لا يحق اقترابنا منه، وكلّها قيم وتصرفات اصطبغت بها ثقافتنا، وتغذّت عليها اتجاهاتنا وميولنا، وصارت، وحقّ لها أن تصير، المعقول والمقبول في ضمائنا العليا وعقولنا الباطنة، فصار مألّوفا أنّ نُعمد ثقافة التعتيم بتشريع قيم التبرير، كالوّد الذي يحرص المخاصمة الممازحة، مُتخذين ممّا شاع من نصوص السّماء "الوحي" (آيات قرآنية أو أحاديث نبوية)، وأساطير الأولين السابقين (تمثلات الأجداد والآباء) مشكاة للاقتناع والإقناع.

وبتناول مجتمع الجامعة؛ صعودا من القاعدة إلى القمة، لا مناص من تبرير الطالب لفشله وتقصيره بالأستاذ، ولا مخرج لهذا الزميل إلا بإحالة فشله وتقصيره هو الآخر للطرف الإداري، ثم هي الأخرى؛ أي الإدارة، تولي وجهها لتبرير فشله وتقصيرها شطر من يعلوها من سلطات إدارية، ولاغور في اختيار المسلك ذاته بالنسبة لرئاسة الجامعة؛ إذ تُعلّق جوانب فشله في مجال التسيير بعرقوبها "الوزارة"،

فالوزارة بالسلطة، هذه الأخيرة، التي بدورها تتجه بصحائف شرعنة تقصيرها إلى القوى الاقتصادية وضغوطاتها، والتأثيرات السياسية الدولية وقواعدها في اللعبة الديمقراطية، ناهيك عن المؤامرات العدوانية وحيك دسائسها ضدها، وهكذا دواليك تدور رحى الاتهامات، ولا أحد في نهاية المطاف يجد من يعلق عليه حبل المشنقة، ويرد به الحق إلى أصله، رغم أن الحقيقة التي يعلمها الجميع، أننا كلنا، كلنا، كلنا، دون استثناء، متورطون في صناعة رداءتنا وبأيدينا ومثلذذون بتكريس وضعيتنا المزرية، لانهيار اهتماماتنا حول مآرب ذواتنا الفردية، والحرص على خدمة جماحها، بالموازاة وضعف اهتمامنا بالصالح العام وانكماش حسنا الإنساني والوطني.

فهناك في الأعلى؛ ذاك السياسي، الفاسد، العاشم والمختلس، وهناك في الجوار؛ ذاك الاقتصادي، القاسي والمستغل، وهناك يتوسطهما؛ ذاك الإداري، المتعسف والمستبد، أما هنا؛ فنحن الضعفاء والمساكين، المطحونين على وجه الأرض، الذين لا حول لهم ولا قوة.

إنّها مقولات المخيال الاجتماعي وخواطره، دون بصر ولا نظر، تتجاوز حقيقة أن ذاك الشّبل من ذاك الأسد، وأنّ للصّبغيات الوراثية، دورا، لا يحد ولا يركن سحره ولو بعد أجيال، فمشكلة التخلف والتقهقر، إنما هي وليدة محفزات؛ مركزة في أعماق تنشئة الفرد الجزائري أبا عن جد، إنه فساد؛ يتجلى بعدم الإنكار عليه، بفعل سيادة الطغيان الذي يحميه؛ فيجعله منظومة سارية المفعول، ويُصيّره دأبا عاما. ومعالجته؛ هي مسألة تقتضي استنهاض جميع أسباب مقاومة التغيير في جواهر مستوطناتها من النفوس.

وفي ضوء ذلك؛ وبالعودة إلى موضوعنا؛ فإنّ تردّي وضعية الطالب والأستاذ الجامعي والمؤسسات الجامعية ككل، هي مظهر من مظاهر الأزمة المجتمعية لا الأصل فيها، تشاركت في إنجاسها جميع القطاعات والمؤسسات في الجزائر، الرسمية وغير الرسمية، من القاعدة إلى القمة، ما دعانا لاختيارنا هكذا موضوع، نراه على درجة كبيرة من التعقيد والصعوبة والأهمية القصوى.

فكلنا، كباحثين، ندرك أنه لا يمكن لأي بلد أن يحقق قدر أتملة من التقدم الاجتماعي، تغمره الرفاهية والسعادة والسكينة، بعيدا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما لا يمكن الحديث عن فعالية تنمية مستدامة إلا في ظل توفر القدر الكافي من الأمن والاستقرار السياسي المستديم، هذا الذي لن يحصل أبدا، إلا بحضور ينضج بالحياة لتنشئة أكاديمية قوية؛ تُكرس مبادئها، وتُفعل آلياتها، وتُنوع أساليبها وتتعدد فضاءاتها، تمحو، بذلك، كل ما مر من بلاء وحل من شقاء.

إن كل بلد متخلف ينتمي إلى العالم الثالث؛ يروم إلى تخطي عقبات التخلف، ويلهث خلف الركب الحضاري، متعاسر، متخاصما ومتسابقا أحيانا وخطاه الثقيلة والمتعثرة، أملا في إحراز مكانة، ليست ببعيدة جدا جدا خلف ذلك الموكب الراحل. غير أن هذا الحلم وهذا الطموح المشرعن أخلاقيا ودستوريا؛ لن يرى النور في غياب التوافق والتوازن بين السياقات العضوية في كيانه الذاتي، والسياقات العضوية للكيانات الداخلية لنظرائه في المجتمع الدولي المتقدم. ما يعني ضرورة امتلاكه لمشروع مجتمع؛ ينهض عليه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويعتمده بوصفه المرجع العام، والأساس القاعدي في استنبات مشروعه المؤسساتي، هذا الذي سيتنخذه، على التوالي، دليلا فلسفيا في صياغة رؤيته الرسالية، وتحديد استراتيجية تفكيره المؤسساتي ومنهجه في تسيير الشأن الداخلي، على نحو، يجعله موصولا بالشأن العام ومكملا له، على قاعدة الوصال لا التعارض، بين ثقافته التنظيمية والثقافة المجتمعية.

وإذا كانت التوبة علم وحال وعمل، (الدكتور محمد راتب نابلسي، 2016) فكذلك هو شأن التنشئة الأكاديمية؛ فهي أيضا: علم، وحال وعمل، مبلط بعزم وحزم:

فهي علم: لأنها لا تقوم إلا على فكر ناضج موجه، ووعي مستنير، وإرادة إنسانية خيرية، وقاعدة من التجارب العملية والخبرات العلمية.

وهي حال: لأن مؤسسة استراتيجية العمل في ضوء فلسفة المجتمع وموجهاته الرؤيوية؛ تستدعي إدراكا واسعا للوضع القائم (بعد تشخيصه)، يليه انفعالا وحماسا ومخاضا، ينبج تحركا ونشاطا وفاعلية. أما كونها عمل؛ فذاك، لأن مباشرتها بالتجاوب، تُعد مجاهدة حقيقية ومن العيار الثقيل، فالإرادة المتحركة، تحتاج في استمرار حركيتها وديمومة نشاطها، إلى إخلاص ومؤثرة، وإلى صبر ومثابرة، وإلى حرص ومتابعة.

هكذا مجاهدة واجتهاد؛ ستمكنه (أي البلد)، من كسب رهان تكريس تنشئة أكاديمية، تنمي القناعات، تُوحد حولها الإرادات، تستجمع الطاقات، تُدعم الجهود، وتؤسر القلوب بمختلف الانجازات والإبداعات، متوجة بتحقيق أهدافها التنموية الوطنية. فذاك هو، بحق، السحاب الثقيل، الذي لا يأتي إلا بكل خير، والركن الشديد، الذي لا ينهدم عليه صرح المجتمع لأمد بعيد.

لقد أدركت الجزائر، كبلد عالم ثالثي، بعد الاستقلال، الدور المحوري للتربية والتكوين والتعليم، ومنه أهمية المورد البشري في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ما جعلها تسعى إلى كسب الرهان الكمي، خلال المخططات التنموية (الثلاثية والرابعة والخامسة)، حيث استدعت ضرورة تعميم التعليم، في

كامل ربوع الوطن، التوسع في انجاز المنشآت التعليمية وهياكلها الإدارية، وتوفير الظروف الفيزيكية للعملية التعليمية، وأيضا كل ما يتعلق بالبيداغوجيا، من مناهج وبرامج وأساليب ووسائل. وها هي اليوم؛ وفي سياق عولمة المعرفة والتربية والتعليم، على غرار السياسة والاقتصاد والثقافة، تميل إلى تحويل استراتيجية التعليم نحو التركيز على مقصد الرهان النوعي، الذي تستلزمه آليات المنافسة العالمية في السوق الدولية تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

○ وهنا، يعد الطالب الجامعي، العنصر الأكثر حيوية في المنظومة التعليمية في ارتباطها كيف يمكن تحقيق الرهان النوعي، كمسعى جديد لمؤسسات التعليم العالي، في ظل غياب أو ضعف تنشئة أكاديمية مرافقة لتكوين الطالب؛ تستند إلى رؤية فلسفية ومرجعية فكرية وعلمية وسياسية واضحة المعالم، محددة الأبعاد والآفاق؟ لاسيما في ظل خضوع العملية التعليمية إلى مؤثرين مختلفين إيديولوجيا، اجتماعيا، دينيا، سياسيا وثقافيا؟

○ هل يمكن تصور نجاح لمسعى الانتقال من الرهان الكمي، في محاولة لكسب الرهان النوعي، في ظل سيادة الاتجاهات السلبية للفروع والتخصصات الاجتماعية والإنسانية خاصة، لدونية الرؤية نحوها، وازدراء قيمتها ومكانتها، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟

○ إلى أي مدى يمكننا الحديث عن طالب نموذجي في ظل غياب أستاذ نموذجي، ما يعني انعدام النموذج القدوة في العملية التعليمية، التي يفترض أن تقوم على ركيزة "التلمذ"؟ بوصفها عبارة لمشاعر الاحترام والتقدير والثقة أثناء تفاعل أطراف الممارسة العلمية: الأستاذ - الطالب؟

○ وكيف سننجح في تحسين مستوى الانجاز العلمي، ونحن لا نزال نعتمد معايير تقييم غير مدروسة للأداء العلمي والبيداغوجي، ومبتورة عن أهداف المؤسسة العلمية وفلسفة واستراتيجية تسييرها ومفتقدة لحس المواطنة؟

باستراتيجية التنمية الوطنية المستدامة؛ إذ على أساس التمكن من توفير "الطالب النموذج" عبر التنشئة الأكاديمية؛ سيتم تشكيل قرار الحسم حول مسألة إمكانية نجاح مساعي الدولة، من خلال عملية الاستثمار هذه. غير أنه، إجرائيا، لابد من استشارة الإشكالات الآتية:

1) دور مجتمع المعرفة: بين الدلالات الرمزية والأبعاد المنتظرة:

أولا-التنشئة الأكاديمية:

أكد العديد من علماء الاجتماع على التنوع الأصلي للوظائف الملازمة لدور العالم، بغض النظر عن مسألة بروزه التاريخي. ففي كتابه: "الدور الاجتماعي لرجل المعرفة" يلاحظ زنانكي؛ أن

الشخص الذي يقدر له أن ينتج معرفة، يكون في موقع احتلال وظائف متعددة خلال حياته، تارة على التوالي، وطورا بالتزامن. وخلاصة جماع هذه الأدوار الاجتماعية، التي يحتلها منذ ولادته وحتى وفاته، تشكل شخصيته الاجتماعية... ويميز زنانكي أربعة أنواع من المعرفة، وأدوار عدة تنتسب إليها: المعرفة التقنية، معرفة الحس المشترك أو الفهم العام، الحكمة والمعرفة المقدسة أو المطلقة. نستطيع أن نذكر هنا خصوصا التقنيين والحكماء، والعلماء، والمكتشفين، والمنظمين، والمساهمين، والموزعين، وأخيرا "المناضلين من أجل الحقيقة" (ميشال دوبوا، 2008). وعلى هذا الأساس، يصير «العالم الاجتماعي» المحرب والعارف؛ المستبصر لواقعه الاقتصادي والاجتماعي، وفق مدارات زمنية ثلاث: الماضي، الحاضر والمستقبل. وبهذا فهو ينطلق من حدود مباشرة مؤشرات الحقيقة في نطاقها المحدود، مكانيا وزمنيا وبشرياً، فيعرج إلى مسالك الهائمين نحو استبصار الحقائق كلها ضمن أفق (مكاني وزمني) أوسع، وهذا حال المنظرين السوسولوجيين على سبيل المثال.

والتنشئة الأكاديمية المثالية؛ هي عملية اجتماعية، يجب أن تستند إلى رؤية فلسفية واستراتيجية، تقوم على عملية التنسيق والتمازج والتوفيق بين معطيات وأبعاد ثلاث (نغيسة حسن حسن دسوقي، 2004):

- الواقع الاقتصادي للمجتمع المحلي تأمينا للاستقرار السياسي والاستهلاكي،
 - العرف الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي والقومي (القولي والعملي) تحقيقا للاستقرار الأمني،
 - وكذا الاحترام بل والتكيف والسياق الدولي العالمي (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي) كمطلب لاستقرار العلاقات الدبلوماسية في ظل احترام والالتزام بقواعد اقتصاد السوق.
- وهذا الأمر إنما يتطلب تهية الطالب عبر مراحل تكوينه العلمي، لأن يفهم ويستوعب جميع المتغيرات من حوله، وتمكينه من تحقيق التوازن بين: خصوصيات المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يمثل أساس وجوهر الكيان الذاتي المميز لشخصه "الهوية"، كامتداد طبيعي له ماضيه البعيد والقريب من جهة أولى، ومتطلبات الزمن الذي ينفعل به ويتفاعل في إطاره، محققا طموحاته، ومساهما في دعم استقرار مجتمعه إنتاجا وإنماء، وهذا وفق أهدافه المرحلية التي يجب أن تراعى فيها المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، والتي تحددها رؤيته للحاضر، كنتاج لتطور إحساسه بالمسؤولية الاجتماعية من جهة ثانية، دون أن يغفل الواجب التكيفي وليس الاندماجي المحض، الذي تفترضه التأثيرات الدولية في سياق العولمة الشاملة، والتي تتدخل، بشكل مباشر وغير مباشر، في صياغة تصورات عن المستقبل واستعداداته لمواجهة المستجدات من جهة ثالثة.

وعلى صعيد الممارسة العلمية، ما يفترض أن يكون هو الالتزام بالتشريعات والتعليمات والقوانين، والأخلاقيات الفاضلة والصفات الراقية، المنظمة والمهيكلية لممارسة النشاط البيداغوجي والبحثي والتنموي على وجهه المطلوب. فهذه الممارسة العلمية بوصفها اختبارا للمهارات والكفاءات، إنما تعكس حركية هذا النشاط؛ تنطلق من قاعدة الرؤية الفلسفية لاستراتيجية سياسة التعليم، تؤسس -مرحليا-؛ لربط مخرجات هذا القطاع الحيوي بمدخلات بقية القطاعات الأخرى، لاسيما الاقتصادية والإنتاجية والخدمائية والتنمية البشرية، فناهيك عن استثمار المورد البشري ومحاربة البطالة، وما قد يترتب عنها من آفات اجتماعية، كالانحراف والجنوح والعنف وأعمال الشغب والجريمة؛ فإنها تهدف إلى التأسيس لقاعدة اجتماعية، من مسؤوليتها صناعة وتحسيد مقومات الأمن والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للمجتمع كقاعدة شرطية لتنفيذ مبادئ "التنمية المستدامة"، تحسبنا للمؤثرات السلبية التي قد تفرزها دول المحيط، حيث لا يمكننا الحديث عن تنمية دون استقرار اجتماعي وسياسي.

غير أن بؤرة المشكلة الحقيقية التي يمكن تصورها؛ تقع في التطبيق والتجسيد الفعلي لهذه القوانين والتشريعات، أكثر من القوانين والتشريعات نفسها، رغم ما يشوبها من نقائص وثرغات ويكتنفها من غموض وضبابية. وقد لا نجد خلافا فيما بيننا، إذا قلنا أن الممارسة العلمية في مؤسسات التعليم العالي في العالم الثالث، ليست بحاجة إلى تطبيق مقاييس لقياس درجة تماثلها أو اقترابها من منطق "ما يجب أن يكون"، فالأمر ببساطة يمكننا تشخيصه عبر التجارب والخبرات الشخصية والجماعية، التي نستشفها من ممارستها لمهنة التدريس والبحث العلمي، لكونها طافية على السطح ولم تعد مراقبتها تستعصي على أحد من الناظرين.

ثانيا- التنشئة الأكاديمية ووظائف مؤسسات التعليم العالي:

وإذا كانت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، تشكل مجالا حيويا لتمثل مختلف إسقاطات السياسة العامة في الدولة القطرية، فهي كغيرها من بقية المؤسسات المجتمعية الأخرى؛ صورة مصغرة وشبه مطابقة لصورة النسق السياسي والاقتصادي العام. فالسياسات المشرعة لهذه الأنساق؛ مستسقة من فلسفة سياسية واحدة؛ هي السياسة العامة، بموجهاتها الأيديولوجية ومضامينها الفكرية. حيث يطغى تأثيرها بشكل واضح على سياسة المؤسسة التعليمية والبحثية في مجال الإنفاق، والاستهلاك، ونوعية البرامج والمقررات، والأساليب الفنية والبيداغوجية، وظروف وشروط التعليم الفيزيقية والمعنوية، ومكانة طاقم التأطير، ومكانة مجتمع المعرفة... الخ. (نادية سعيد عيشور، 2016) غالبا ما يتم استعراض مردوداتها، كمؤشرات لفعاليتها، بوصفها وكالات؛ تضطلع بتأدية وظائف ثلاث، هي: وظيفة

التعليم والتكوين، وظيفة البحث العلمي، ووظيفة تنمية المجتمع. وداخل جميع الكليات وجميع الأقسام نميز الوظائف الدقيقة الآتية:

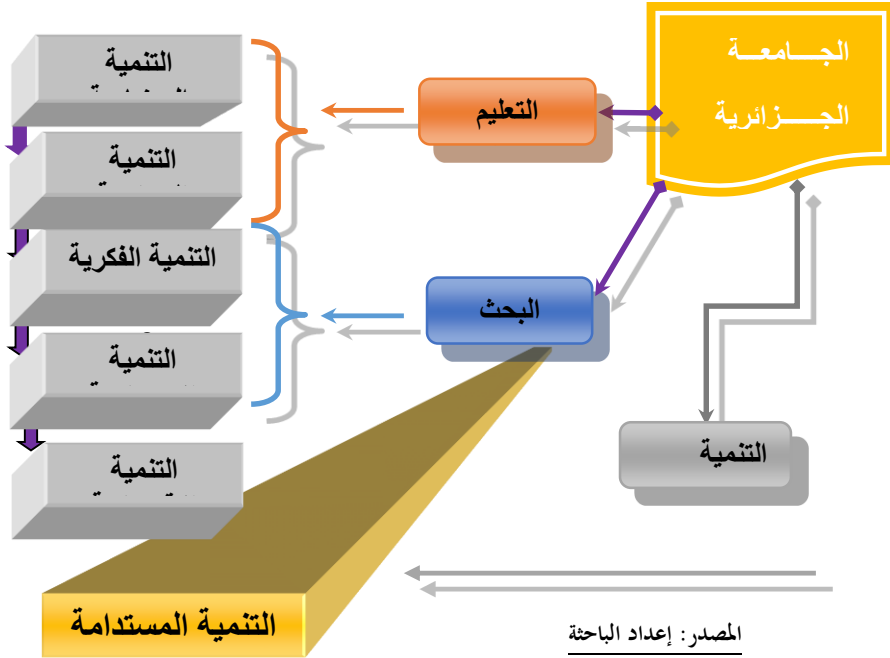
○ **على صعيد الممارسة البيداغوجية في الأقسام:** من حيث طرائق وأساليب التدريس، وطرائق تقييم الأداء للأستاذ والطالب في أن واحد، وربط كل هذا بطرق التسيير الإداري والبيداغوجي للأقسام وللموارد البشرية، وإدارة الإعلام البيداغوجي، وظروف الاجتماعات البيداغوجية، وظروف تنظيم الامتحانات، وتسوية المشكلات المتعلقة بالمجالس التأديبية وبالتجاوزات الأخلاقية للطلبة.

○ **على صعيد الممارسة البحثية:** في علاقتها بمشاريع التكوين من جهة أولى، من حيث ظروف وواقع إعدادها، والتربصات العلمية للأساتذة والطلبة غير الأجراء، ومشاريع فرق البحث العلمي التابعة لمخابر البحث العلمي داخل الجامعة نفسها من جهة ثانية. والإنتاج المعرفي والعلمي (مجلات أو مطبوعات أو مؤلفات) ناهيك عن التأهيل الجامعي والترقية الرتب.

○ **على صعيد الممارسة الخدمية التنموية:** للمحيط الاجتماعي والاقتصادي المحلي، من حيث ربط رزنامة المحاور البحثية باحتياجات المؤسسات التي لها اتفاقيات مع الجامعة. عبر سلسلة من الدراسات التتبعية للظواهر المعنية بالدراسة في إطار تكاملي بين جموع الباحثين، انطلاقا من مذكرات التخرج، مروراً بمذكرات الماجستير والماستر وأطروحات الدكتوراه، وصولاً إلى مشاريع البحث لفرق التكوين العلمي تحت وصاية المخابر العلمية، مع استعراض البحوث في النشاطات العلمية التي يفترض تنظيمها من قبل هذه الهيئات.

وهنا لا مناص من التأكيد؛ على أن مستوى وشكل ونوع الممارسة العلمية، تتوقف على أساس طبيعة وشكل ومستوى تفاعل أطراف العملية التربوية نفسها، أي بين الأستاذ الجامعي الجزائري والطالب الجامعي الجزائري، فمن جهة أولى: في ضوء الأهداف والوظائف المسطرة أعلاه، أين يجب التقيد بالحدود والقواعد القانونية المنظمة لكيفيات ممارسة النشاط العلمي في مستوياته الثلاث: البيداغوجيا، والبحث العلمي والتنمية المستدامة؛ ومن جهة ثانية: في ضوء المقومات والمواصفات التي يتمتع بها، مقارنة مع نظرائهم في بقية الجامعات الأجنبية، والتي على أساسها، يحصل التفاضل والتميز والتفرد، كما ويتحقق الارتقاء والتطور من جميع النواحي.

الشكل رقم (1) يوضح وظائف الجامعة التنموية



وفي هذا المقام، يعتبر الطالب الجزائري كل شخص (ذكرا أم أنثى) مسجلا تسجيلا إداريا بأحد الجامعات الجزائرية، ومتابعا بيداغوجيا لأحد فروع وتخصصات المعرفة العلمية والإنسانية والاجتماعية، بناء على إحرازه لشهادة البكالوريا، يخضع لتكوين علمي يؤهله لنيل شهادات جامعية عبر مسار تكويني يختاره في ضوء إمكاناته المتاحة، ابتداء من مرحلة التدرج الليسانس، ثم مرحلة ما بعد التدرج، الماستر والدكتوراه، بعد احراز معايير القبول (بالنسبة لمستوى الماستر)، واجتياز المسابقة الوطنية (بالنسبة لطلبة الدكتوراه)، وفي العموم يكون معدل العمر في غالب الأحوال عند الدخول 18 سنة، وأحيانا نجد حالات أكبر خاصة في سلك الدكتوراه (تتجاوز الثلاثين والأربعين سنة) من مختلف مناطق الوطن.

2) وضعية الممارسة العلمية في الجامعات الوطنية

أولا-المعوقات الإبتيمية-سوسولوجية لعملية التنشئة الأكاديمية:

قد يسأل القارئ الكريم: ما المقصود بالمعوقات الابدستيمولوجية؟ ولماذا لم يتم الاقتصار على المعوقات فحسب، لكونها واضحة الدلالة؟ والجواب بالطبع هو: أن المعوقات تشير إلى جملة من

الصعوبات التي تعترض وقد تمتع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جهود التنمية داخل أي قطاع ومنه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وفي العادة فإن الحاجة إلى تحسين الوضع القائم والارتقاء بمستويات الانجاز لا يحتاج سوى إلى إزالة تلك العقبات؛ المعركة للأداء غير أننا آثرنا مصطلح "المعوقات" الاستيمولوجية" لكونها (أي المعوقات)، ترتبط أشد الارتباط بما يصعب حقا زحزحته ومسحه دفعة واحدة، فمنبعها من إدراك غير واع لدى صاحبه وهو بصدد تشخيصه للوضع القائم، يجعله يرى زيفا، ويمنعها لصورة على غير حقيقتها، ويعكس بالتالي فساد التصور، ولهذا؛ فإن معالجة مشكلة كهذه، يفترض ابتداء معالجة المشرف على معالجتها. ومنه على سبيل المثال لا الحصر، إلمام الجميع بحقيقة أن نقص الوسائل البيداغوجية يؤثر سلبا على الأداء الوظيفي للأستاذ، وعلى التحصيل العلمي للطالب، غير أننا حينما نشير إلى تلك الأساليب البيداغوجية التي يتبناها هؤلاء؛ فإن أغلبيتهم لا يقتنع البتة بأن ممكن المشكلة يقع في طريقتهم وأسلوبه، وهنا بالذات، تطرح أزمة الموضوعية والذاتية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية تحديدا. ولهذا، سنركز على مفهوم تم استخدامه في دراسة ميدانية سابقة وهو الصبغيات الوراثية للثقافة، لئتم ربطه واستخدامه كمدخل لتفسير معوقات التنشئة الأكاديمية في المبحث الموالي:

- المفهوم الإجرائي للصبغيات الثقافية: لطالما عرفنا أن الثقافة هي مركب متجانس، من المعتقدات والأعراف والقيم والأحكام والعادات والتقاليد. تتدخل بشكل مباشر في تنظيم أنماط التفكير، وفرض قواعد السلوك العام داخل مجتمع من المجتمعات، حيث تطبع شخصية أفرادها وتميزهم عن غيرهم، عبر سلسلة من السمات والملامح المادية والمعنوية (نادية سعيد عيشور، 2016): والصبغيات أو الكروموزومات الثقافية في هذا المقام؛ هي محددات وسمات شخصية (على الصعيد الفردي والمجمعي) سيكو- سوسولوجي، "للشخص أو الجماعة الممارس(ة) للنشاط العلمي، تدريسا وبجثا واستقصاء"، تتصف بالعمومية، ذات جذور نفسية اجتماعية/عرفية تكون أقرب وأشبه بالطباع؛ مسئلة من الوعاء الثقافي التاريخي للمجتمع ككل "الضمير الجمعي" أو "العقل الاجتماعي"، تعكس مجمل الاستجابات الشعورية (الواعية)، واللاشعورية (اللاواعية/العفوية)، المشتركة للتفاعل الإنساني مع المعطى الواقعي، بأبعاده الإنسانية المعقدة والمتنوعة، ضمن حيز يحده الزمان والمكان، ولها قدرة على احتواء التفكير، والإحلال في السلوك بصورة مدركة أو حتى عاداتية غير مدركة. ما يجعل منها بوتقة لانبثاق معاول مفيدة وإيجابية في جوانبها الداعمة للبناء الاجتماعي، والمعززة لآليات التماسك الاجتماعي، وتمدن بنية روابطه وأوصاله، في مقابل معاول أخرى مدمرة، ومهلكة، تجسد صوت انعكاس لصدى القهر

الاجتماعي على الصعيد السيكلولوجي للضمير الجمعي، لا يمكن احتواؤها ولا السيطرة عليها تماما من الخارج فقط، لأن تغييرها يتطلب مجاهدة داخلية بالدرجة الأولى، مصداقا لقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ" (سورة الرعد، الآية (11))، وهذا ما يخالف المقولة الدوركائمية حول استحالة تغيير الأفراد إلا بتغيير مجتمعاتهم من جهة أولى، ويتطلب تعديل القناعات والمعتقدات والتصورات وفق المنطق السليم من جهة ثانية.

فالنظام الثقافي في الجزائر، ينبثق من مصادر عديدة، في مقدمتها نجد الدين الاسلامي، باعتباره المصدر الأول في التشريع السياسي للدولة الجزائرية، والاسلام إنما يستند في نظريته وتنظيمه للمجتمع، إلى مفهوم المصلحة العامة، والنفع العام، حيث يؤثر على المصالح الشخصية والفردية الضيقة ومحدودة النفع، وإن كان في العموم يهدف إلى الموازنة بين المصلحتين، على غرار منظومة العادات والتقاليد والاعراف، التي تؤسس لمفهوم المصلحة، لكن في اعتبارات الولاء لموضوع الانتماء، المتصف عادة بخدمة المصلحة الخاصة والمحدودة والضيقة ومنه على سبيل المثال: القراية أو الجهة أو السلالة أو اللغة أو الإيديولوجيا... الخ، كما سيأتي في العناصر الموالية:

- أبرز معوقات التنشئة الأكاديمية في الجامعات الجزائرية (نادية سعيد عيشور، 2016):

■ سيطرة النسق الثقافي للنظام غير الرسمي على نظيره في القطاع الرسمي:

تفضي بك مخالطة الواقع عن كذب والتحاوّر معه وجها لوجه، إلى منحك إحساسا بالخوف مطعما بمشاعر الإحباط، فحينما تحاول تقصي الجوانب الحالية في ممارساته من تلك المضيفة والمشرقة، حيث أنت جزء من كيانه وامتداد لأطرافه، وواحد من منجباته؛ يصعب عليك، وجدانيا، تناول الذات بما قد يؤذيها سماعه وإدانته لها، غير أنك إن كنت طبيبه؛ فتجرحك له موضعيا، والتسبب في شعوره بالآلام، إنما يستحوشه (أي يلفه) اهتمامك بسلامته، لأجل أن تداويه، ثم بعد ذلك تعافيه وتمنع عليه ما قد يضع حدا لحياته.

وإذن؛ وعند تفحصنا ومراجعتنا للمنظومة القيمية (الأعراف والعادات والتقاليد والمعايير والقيم)، المستمدة من التنشئة الثقافية الجزائرية، حيث تتكسر عبر نمط تلك المواقف والسلوكيات، التي تعلوها نزعة سيطرة الأهواء والنزعات القبلية والعصبية، وتطبع شخصية الباحثين الجزائريين أنفسهم وفي تعاملاتهم، سواء كانوا أساتذة، أساتذة إداريين، أو أساتذة باحثين ومؤطرين للبحث وطلبة على غرار المجتمع العام. وتمارس تأثيراتها السحرية بالتدخل في مهامهم، وتأدية وظائفهم داخل النسق الجامعي،

وبهذا تفرض طغيانها بقوة على الثقافة التنظيمية داخل المؤسسات الأكاديمية الرسمية، وتجعل حاملها - وهم جنود مجندة، فاقدون لليقظة - يحاربون ضد مستقبلهم من حيث لا يشعرون، تلکم هي الصبغيات الثقافية، المتواترة أبا عن جد، تقف بشموخ واعتزاز في مواجهة دائمة لمجموعة الأهداف والغايات، التي تنشدها المصلحة العامة داخل النسق الرسمي، حيث يصعب استئصالها حتى عبر القوانين والتعليمات والخطابات السياسية والتقارير العلمية الصارمة، هذا ما يستحيلها فعليا المعوقات ذاتية غير إدراكية، تمنع تطور التفكير المؤسساتي للمنتسبين إليه على حساب المبادئ الوطنية السمحة، ما يقلل من شأن الموضوعية، وينقص من قيمة البحث العلمي ومصدقية نتائجه، وتاليا يعيق جهود التنمية الحقيقية للمجتمع.

إننا لنكاد نقف مرارا على هذه الحقيقة، في حيثيات وظروف مناقشات الرسائل الجامعية، ونشر الأعمال العلمية وبخاصة المقالات في مجلات الكليات، التابعة لمختلف الجامعات الوطنية الكبرى، ثم شروط التأهيل الجامعي، والترقية العلمية وتحكيم المداخلات المقدمة للمشاركة في أشغال الملتقيات الوطنية والدولية، حتى بما فيها دراسة ملفات التبرص قصير المدى أو طويل المدى، بل قد يصل الأمر إلى إسناد مقاييس معينة لبعض من الأساتذة لأسباب لا تخلو مما ذكرنا... كل هذا نرى أنه لا يخضع البتة إلى المعايير الموضوعية والاستحقاقات العلمية المحضة، التي من شأنها أن تغربل لنا الطاقات والكفاءات المؤكدة، وتحفز على المنافسة الشريفة في انجاز البحوث ذات الجودة رفيعة النوعية وذات مواصفات عالمية.

العمل بأسلوب التمييز الصريح والضمني (المؤسس على مبدأ التفاضل): إذا تصفحنا خارطة التفاعل والحراك الاجتماعيين في الجزائر، لوقفنا على مبادئ ومعايير، تغذيها اعتبارات "الصبغيات الثقافية"، وهي بالطبع، اعتبارات غير موضوعية، ولا تخلو من الظلم والتجبر ولاستعلاء، والاستغلال، والجهل. نعرض إلى أهم هذه الاعتبارات في علاقتها بموضوع المداخلة الحالية:

*** التفاضل: القروي، الجهوي، الاثني:** يلاحظ سيادة منطق التفاضل المؤسس على اعتبارات الانتماء الجهوي والتعصب الاثني-العربي، حيث نسجل بهذا الخصوص، شمول مبدأ التفاضل الجهوي على تفضيل جامعات الشمال المتحضر على جامعات الجنوب المتخلف (الصحراء)، وتفضيل الجامعات الوطنية الكبرى على تلك الصغرى، ومنه المراكز الجامعية والجامعات حديثة النشأة، وتفضيل جامعات الغرب الجزائري المفرنس على جامعات شرقه المعرب، حيث يقتضي مبدأ التفاضل تداخل اعتبارات اجتماعية وإيديولوجية وعرقية...

* كما تشكل في كثير من الأحيان مواقع السلطة والنفوذ، مستنقعا لنمو وتطور فاعلية هذا النوع من الأسلوب، حيث يتم استغلالها "أي المناصب" من جهة أولى في استقطاب بطانة المقربين وإشباع مختلف حاجاتهم حسب المتاح من المقدرة (من حيث الثغرات القانونية، والتسهيلات البشرية، مقدار الصمت الاجتماعي)، وهذا لغرض كسب الود والاحترام والمكانة الاجتماعية، ضمن النسق القرابي والعشائري، ومن جهة ثانية في كسب علاقات إنسانية جديدة على قدر من الأهمية أيضا لغرض استخدامها كـ "وساطات"، لقضاء حاجات عامة وتحقيق مآرب شخصية.

* هنا تجدر الإشارة إلى أن الاعتبارات الاجتماعية؛ المتعلقة بشخصيات سياسية وعلمية معينة، مثل تعيين بعض من رؤساء المؤسسات الجامعية، أو عمداء كليات، أو رؤساء أقسام، أو رؤساء تنظيمات نقابية وغيرها، يقوم في غالب الأحيان على اعتبارات لا تخرج في العموم عن نطاق (انتماءاتهم الحزبية، الجهوية والعرقية... إضافة إلى انحيازهم الاجتماعي ومستوياتهم المادية، ودرجة الوفاء والولاء)... كما يشمل أيضا المعايير غير الموضوعية لعملية النشر العلمي، الترقية المهنية... الاعتبار والتقدير الاجتماعي.

* **التفاضل الأيديولوجي:** يؤسس مبدأ التفاضل بين أنصار المذاهب الفكرية العلمانية (التوجهات الوضعية / المتقدمة -الفرانكفونية) وأنصار المذاهب الفكرية الإسلامية (التوجهات الدينية المتزمتة/ المتخلفة -حسب وجهة نظر البعض من الاتجاه المعاكس). وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباطا جليا بين التوجه الأيديولوجي وبين الانتماء الاثني، حيث نقف على هذه الحقيقة؛ عبر مؤشراتنا ومظاهرها البارزة، والمشتتة على أقطاب ثلاثة؛ هي مصدر تشكل هوية معينة وميزة غالبية (اللغة الفرنسية، أمازيغ القبائل في بجاية وتيزي = الأيديولوجية العلمانية)، في مقابل (اللغة العربية، العرب وأمازيغ الشاوية في باتنة (مثلا) = الأيديولوجية الإسلامية). وقد دارت حلبة الصراع بين هذين القطبين وبين المواليين لهما، ولا تزال رحاها ثائرة إلى غاية اليوم، لكن مع اكتساب قدر كبير من المرونة والنضج والاعتدال، على الأقل فيما يبدو للعيان.

* كما أن هذا التمايز، انسحب ليستوعب الثقافات الفرعية، ومنه التمييز بين الثقافة المركزية للمدن الكبرى والساحلية، المطلة على مشارف الحضارات الغربية؛ والتي تنعت عادة بـ (الثقافة المتحضرة والمتفتحة)، وبقية الثقافات الواردة من بعض مناطق الوطن الأخرى، والمتهمة بشكل صريح أو مستتر، بـ (التخلف والرجعية)، وتشكل مصدرا مبغضا ومقززا -في بعض الأحيان -للبعض من الناس ممن يعتبرون أنفسهم متحضرين ومن طبقة أرستقراطية.

*** التفاضل النوعي/الجنوسي:** لا يخفى على أحد حقيقة سيطرة منطق التفوق الذكوري في التعامل مع العنصر النسوي في المجتمعات خاصة العربية منها وفي الجزائر، فهي - إذن - مشكلة عالمية، وعربية ووطنية، مجسمة الأبعاد بدرجات متفاوتة، في كل مجالات الحياة وفي جميع مؤسسات المجتمع (الأسرة، العمل، التعليم، السلطة، الثقافة الشعبية عبر الشعر والرواية والصورة والنقش..)، ومن جميع ذلك لا نستثني مجال المعرفة العلمية والبحث العلمي، حيث تبدو معالمها جلية في التمييز الحاصل بين الباحثين والباحثات، فيما يتعلق بالنظرة إلى خصوصية ووضعية كل نوع على حدى، من حيث المقدرة والطاقة، والأدوار الاجتماعية، فعلى صعيد الممارسة البيداغوجية؛ نجد الأمر راسخا في ممارسة المرأة المهام التي تعد من المنظور الاجتماعي امتدادا لأدوارها التاريخية والثقافية، النابعة من فطرتها والملتصقة بطبيعتها الأنثوية، والتي حدد لها فيها المجتمع، القواعد والآليات والشروط لممارستها، ومنها التدريس والتربية والتنظيف والطبخ، في الوقت الذي يحفز فيه الرجل على ولوج عالم المغامرة لبلوغ مكانة راقية، من حيث تحمل بعض المسؤوليات كالمناصب القيادية مثلا، وبالعودة إلى الإحصائيات الوطنية المتعلقة بتقلد المناصب المختلفة في الجامعات الجزائرية، فلا شك أن حظوظ الرجال تشكل السواد الأعظم، على غرار حظوظ النساء، تماما على وتر ونغم طموح الرجال والنساء.

***** من جهة أخرى لا مناص من القول، أن حالة التعاطف والتغاضي، التي ترافق تغطية جوانب التقصير الوظيفي لدى المرأة "الأستاذة الجامعية"، أو فشلها جزئيا في أدائها لمهامها؛ هو أيضا، لا يمكن أن يخرج عن نسق المبررات؛ التي تمت شرعنتها ثقافيا وتاريخيا، إذ تشتق من النظرة الدونية للمرأة، لكونها مخلوقا ضعيفا، ليس فحسب في البنية الجسدية، بل حتى في جميع المقدرات العقلية والطاقات النفسية، وفي ظل هذا التصور "المجانِب للصواب" بالطبع فإنه يتم تبرير جوانب تقصيرها، كالغيب، والفشل في الانجاز، وانخفاض مستوى الدافعية لديها، وعدم حضورها مختلف الاجتماعات، وأو مغادرتها مبكرا، وخلو سيرها العلمية من الانجازات البحثية الهامة، وضعف مستواها العلمي وهشاشة ثقافتها السياسية والقانونية وحتى الدينية، ناهيك عن تأخرها في المناقشة والتأهيل الجامعي والترقية العلمية، وأيضا ضعف مشاركتها في العمل النقابي والإداري على حد سواء، بسبب الحمل وتربية الأولاد والالتزامات البيئية.

***** وكتبعت لهذا التصور المحجف، ينتهي أمرها، أي "المرأة"، باستنساخ صورتها عبر انعكاسات صدى "المرأة - النموذج" في المخيال الاجتماعي لدى الرجال، ويتشكل لديها مفهوم مزيف عن نفسها، يعكس مدى اغترابها عن ذاتها، وعن قدراتها وإمكاناتها الكامنة، مما يتسبب لها وللمجتمع أخيرا في إعاقة نصف اليد العاملة في هذا القطاع الرسمي ناهيك عن تعطيل نوااميس الحياة الطبيعية.

فكلما اتسمت ممارسة المرأة بهذه المواصفات، وكلما عيّرت المرأة نفسها، عن قبول هذه النظرة الدونية وتمثلتها سلوكيا، كلما ارتفعت مكانتها في عيون الرجال، واعتبرت امرأة صالحة بل ومثالية. فهناك نعوتا، يجذب اجتماعيا، أن تلصق بالمرأة بل وتحمد عليها، كإبراز ملامح وعلامات، تدلل بها على ضعفها بل وعلى سذاجتها في التفكير، وعدم قدرتها على الاستيعاب والفهم، بالإضافة إلى عدم الجدية "الهزل"، والطاعة العمياء للمسؤول، أي التقليد والمحاكاة دون مناقشة ولا تعقيب ولا مراجعة فقهية أو فكرية، وعدم المبالاة وعدم الاكتراث بما يحدث خارج العالم الخاص جدا وهو الإطار العائلي، ومنه العزوف شبه الكلي عن المشاركة والاهتمام بقضايا القسم أو المؤسسة أو المجتمع بصفة عامة.

فإذا ما جاءت الحاجة إلى تجنيد دورها، خلال فترة الانتخابات وتجديد المجالس العلمية، أو في حالة التعبئة لصالح النقابات، تحولت جماعات النساء (مع أسفي الشديد واحتراماتي الكاملة) إلى قطيع بشري ناعم، تتجاذب قيادته، وتسوقه تارة أطراف إدارية، وتارة أخرى أطراف نقابية، ربما دون وعي منهن بما سيحدث، فهن، كالأطفال الصغار، يمنحن أصواتهن لمن يطلبها، فحسب، عليهم (أقصد الأطراف القائدة) بتقديم شئيء من الإغراءات (كإثارة مطلب السكن مثلا) أو مخاوف (المتابعة الإدارية)، أو مزايا ووعود (...). أكثر وليس قناعات أكبر مثلا.

بيد أنه بالرجوع إلى معطيات الواقع وخبراته، والتي تشهد إما انحرافا جارفا في التفسير والتأويل أو الصمت المطبق من قبل المنظرين العمليين، كتنفوق الإناث في الدراسة على غرار العمل، في مقابل انحصار نسبة الناجحين من الذكور في جميع المستويات بالمؤسسات الأكاديمية، ناهيك عن التنفوق العلمي وإثبات الجدارة العقلية والنفسية في جميع التخصصات العلمية (الدقيقة والطبيعية والعلوم الطبية والاجتماعية والإنسانية)؛ نجده لا يلتفت حوله اهتمام أحد ربما - قصدا -، حتى لا يتجر المجتمع لإعادة تصحيح أفكاره المسبقة عن إمكانات المرأة، لأن مثل هذا الإجراء قد يضع الرجل في مأزق المحاسبة. بل بالعكس، قد يكون مظهرا ومؤشرا مخيفا ومثيرا للقلق على مستقبل المجتمع ككل. وضمن هذا النطاق؛ تشارك المرأة نفسها وعن غير وعي منها في غالب الظن في تكريس هذه النظرة ضدها، وهذه المواقف السلبية تم تكريسها عبر التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسر، وللأجيال في المدارس من خلال نسق الثقافة المسيطرة على التفاعل التنظيمي، وهي بهذا تمنح الصورة - النموذج للاحتذاء والافتداء لبني جنسها، كما سنرى لاحقا، وهنا لا بد من وقفة تأمل وتدبر ومراجعة في موضع آخر.

كما أنه لا يخفى على أحد حقيقة عدم المساواة بين الرجال والنساء، من حيث الحقوق ودرجة الاحترام الحقيقي، النابع من القناعة بمبدأ المساواة (وليس المزيف من خلال التظاهر والمجاملات)، وهذا يتجلى أحيانا من خلال (نوعية المقاييس المسندة، صعوبات الترقية العلمية والتأهيل الجامعي، إدارة المخابر، تقلد مناصب إدارية عليا هي بالأساس محل منافسة ونزاع بين الرجال، النشر العلمي، التأطير العلمي النوعي، المنح لإجراء تربصات في الخارج أو عطل علمية، أو فرص المشاركة في التسيير الإداري والبيداغوجي، والإشراف على المظاهرات العلمية... الخ.

وفي السياق ذاته؛ لا ننسى بعض الانتهاكات التي تحاك ضد امرأة ما - حققت نجاحا بارزا في ميدان طلب العلم أو المنصب، واستطاعت أن تثبت جدارتها علميا وعمليا، بل وأن تحرز تفوقا على نظرائها المنافسين من الرجال، وهنا لا مناص من اللجوء (المجتمع) الاعتيادي إلى المبررات المستهلكة بعزو هذا النجاح، ليس إلى مقدرات شخصية وكفاءات علمية، وتفوق في المقدرات العقلية، بل إلى كونها مجرد أنثى، لها قسط من الجمال والجاذبية، مكّنها توظيفه من إحراز تفوق وهي ومكانة غير حقيقية لا ترتقي بها إلى مصف المنافسة الحقيقية. وبهذا تتم الإساءة إليها بدافع الغيرة في أغلب الحالات، عبر استسهال تناول عرضها بالسوء، وتشويه سمعتها من الناحية الأخلاقية، وجعلها علكة في أفواه السفهاء من بعض الناس.

وهنا؛ لا نجد اختلافا كبيرا بين ما تتعرض له المرأة الممارسة للنشاط العلمي والإداري بالمؤسسات الجامعية، بوصفها عميدة أو رئيسة قسم، أو مسؤولة شعبة، أو ممثلة أساتذة، أو ممارسة للنشاط النقابي، وبين تلك الممارسة للنشاط السياسي، مع وجود اختلاف في الدرجة والحدة ودوائر الانتشار وليس في الشكل. حيث تنعت بصفات سوقية جارحة، غير لائقة وغير أخلاقية؛ لا تعكس جوهر سلوكياتها. ولعل إدراك أهمية المشاركة النسوية في مجال التدريس، والتأطير، والبحث في مختلف الجامعات الوطنية، ليس من منطق الكم فقط بل كذلك من منطق النوع، قد يعدل مستقبلا من موقف مجتمع المعرفة من صورتها على وجه الخصوص، وقد يؤثر إيجابيا على تفعيل فعالية دورها في الجامعة الجزائرية، ومساهمتها في تقدم البحث العلمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنحها مكانتها الحقيقية التي تستحقها. هذا دون إغفال التحرش الجنسي، الذي ابتليت به معظم الإناث بصفة عامة، وتتعرض له دوما، من مختلف المستويات والأعمار كطالبات، أستاذات لاسيما المترصات أو المؤقتات، وموظفات إداريات ولم تسلم منه حتى عاملات النظافة، عند مواجهة أي مشكلة، واقتضاء الحاجة إلى طلب المساعدة، حيث لا تجد أمامها طريقا معبدا، وهما ميسرا، ولا بابا مفتوحا إلا باب الصفقات والمساومات.

• **طغيان الخطاب العاطفي "السوسيال" المشرع دينيا وعرفيا،** أي التصرف في المسائل المهنية الطارئة خاصة، وفقا لما تملحه الأهواء والعواطف الإنسانية من شفقة أو تعاون أو تكافل، دون النظر إلى العواقب القانونية والتنظيمية، أو ما قد يترتب عنه من انعكاسات سلبية على الصالح العام، كمساعدة أحد الأساتذة لبعض الطلبة الضعفاء في الامتحان أو رفع الاقصاء عنهم بدافع الإنسانية، وكذلك التغاضي على التغيب غير المبرر والمتكرر لبعض الزملاء حياء واحتراما، بحجة تقدير الظروف الشخصية،.. ما يمنح للارتجالية أكبر الأثر في صناعة القرارات الخاطئة وغير المجدية على المدى البعيد، حيث يمكن أن توفر حلا مؤقتا يرضي حالة الاستياء أو الشفقة أو التعاطف مع مسألة أو مشكلة ما، غير أنه لا يكون حاسما في تسوية المشكلة من جذورها، بل سيجتنب عنه الكثير من الانعكاسات السلبية لاحقا، وعلى أوسع دائرة اجتماعية، وقد يكون سببا في خلق مشاكل كثيرة، كان بالإمكان تفاديها باستخدام الموضوعية والعقلانية الرشيدة في تسيير كافة شؤون المؤسسة.

• **ارتجالية القرارات الفوقية، مع سرعة وتقلب استصدار القوانين والتعليمات الوزارية،** المنظمة والمسيرة للشؤون الإدارية والبيداغوجية للمؤسسات الجامعية، والموضحة لكيفيات تطبيق تلك التعليمات والقرارات، وارتباطها بالظروف الدولية والمحلية، على نحو قد يحدث الاضطراب في التجاوب معها على الصعيد المؤسسي، وعلى الصعيد الشخصي لأطراف العملية العلمية (إداريين، باحثين، طلبة)، مما يؤثر سلبا على التأسيس لاستراتيجية مؤسسية ومنه في طبيعة الانجاز العلمي، ويتسبب في إثارة زواجب الغضب في أوساط الطلبة أو الأساتذة؛ فيتم اللجوء إلى تصحيح الوضع بطريقة عاجلة وفورية لكنها خاطئة أحيانا، كإعادة النظر في تأويلها أو تعديلها وتكييفها على نحو يستهدف إماطة سحابة الغضب والتخفيف من نبرة النقد والاستياء، وليس تطوير البحث العلمي ومنه تطوير المجتمع، على الرغم من أن العيب والقصور لا يكمن في القرارات بل في مجتمع المعرفة نفسه. وكمثال تطبيقي، ظاهرة احتجاج طلبة النظام الكلاسيكي خلال سنوات خلت، على عدم السماح لهم بالمشاركة في مسابقة الماستر بموجب التعليمات المنظمة للعملية، حيث تمت استجابة الوزارة الوصية لبعض مطالبهم، والسماح لهم بالمشاركة لكن بنسبة ضئيلة جدا، ليس لأن الحق معهم، بل لامتناع حولات السخط والغضب، وقس على ذلك، حالات مشابحة ومنها الاقصاءات، ومعايير المشاركة في المسابقات والتوظيف... الخ.

• **غياب فلسفة التسيير في المؤسسات الأكاديمية؛** توصم بضعف التحكم في استراتيجية تطوير الممارسات البيداغوجية والبحثية والتنموية، وعدم التمكن من المنهجية العلمية؛ تستند إلى رؤية رسالية، لجذورها امتداد عميق؛ من لدن تصور فلسفي ذاتي شمولي لمشروع مجتمع جزائري حديث وقوي، تتخذ

كأرضية للنظر في مستقبل البحث العلمي/(مؤسساته ورجالاته، والمهتمين به، والمؤسسات المرتبطة به والمستوعبة لإنجازاته المباشرة) وربطه بالمشكلات الثقيلة للقاعدة الشعبية العريضة، التي تمارس الضغوط الكبرى على عاتق المجتمع والدولة في الوقت الراهن، وبالقطاعات الحيوية، التي تمتلك أسباب انتشار المجتمع من مأزق التخلف والتبعية.

* هذا من جهة أولى، من جهة ثانية؛ فإن حالة النشاط في أهداف التنشئة الاجتماعية وغاياتها، نتيجة تعدد وتنوع مع تناقض مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري؛ أفضى إلى إفراز سيل غير متناهي من الانعكاسات السلبية؛ ساهمت في بلورة ظاهرة اغتراب الشباب الجامعي بصفة خاصة، فإذا كان "الدين والعرف الاجتماعي" مصدران أساسيان، وإن اختلفا للتشريع الخاص بالنظام الأسري؛ فإن ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والقوانين والتشريعات الدولية، ذات المنشأ الوضعي، والمستمدة من بيئة ثقافية واجتماعية مغايرة، تشكل السند التشريعي لبقية الأنظمة والمؤسسات الأخرى، كالمؤسسات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والإعلامية، ومراكز البحث العلمي، ما ترتب عنه حالة الانفطار والبت في أوصال أهداف عملية التنشئة الاجتماعية، التي يتلقاها النشء في جميع أطوار نموه كلها، ابتداء من المؤسسة الأسرية إلى المجتمع العام، مروراً بجماعة الرفاق، والمدرسة، والشلة، والمقهى، والمسجد، والجامعة والمجتمع بصفة عامة، كفضاء عام للتفاعل والتعلم والتكيف. وهنا لا مناص ولا حرج من القول أن الاختلاف في جوهر التعاليم والمبادئ والقيم والمعايير التي تقوم عليها التربية الدينية (المتنافيضية - الغيبية)، في مقابل تلك، التي تقوم عليها التربية العلمية (العقلانية - اللائكية)، لا يمكن أن تحقق -دون دراسة علمية وتخطيط استراتيجي- تعايشاً وتكيفاً واندماجاً كاملاً، ما يؤدي قطعاً في النهاية - ولو بدرجات متفاوتة- إلى مواجهات غير محمودة النتائج، قد تخلف آثارها، اضطرابات على صعيد الشخصية (عدم الاستواء، ومنه الإدمان والانتحار والجنون... وغيرها)، أو اضطرابات على صعيد المجتمع (كالعدوانية والعنف والجريمة والإرهاب وغيره).

في الحقيقة، وعلى ضوء ما تم ذكره، تشكل هذه التحديات أعظم العوائق في سبيل تطور البحث العلمي، وربطه بقضايا التنمية المحلية (الاقتصادية والإنسانية). وهي تحديات لا يعاني منها البحث العلمي/الاجتماعي في الجزائر فحسب، بل هي معاناة حمقاء، تتقاسمها ميادين البحث العلمي/الطبيعي والاجتماعي في كامل ربوع العالم العربي ككل. في الوقت ذاته الذي أضحت تطرح فيه اليوم أهمية مسألة استثمار المورد البشري والتنمية المستدامة، في مقررات وأهداف البرنامج الإنمائي (تقرير التنمية البشرية) لهيئة الأمم المتحدة في الألفية الثالثة (هيئة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، 2010)،

وتؤكد فيه: أن تطوير المجتمع يبقى أمرا مرهونا بمدى مساهمة الدولة والجامعة، في التكفل بمشكلات التعليم العالي والبحث العلمي، من ناحيتين: رفع مستوى المخرجات من التعليم ذوي كفاءة عالية، وتوفير الشروط المعنوية والمادية والقانونية.

3) مخرجات التعليم العالي الجزائري؛ إسقاطات اليوم ورهانات الغد:

أولا- التشخيص الامبريقي لوضعية الطالب الجزائري:

تم تشخيص وضعية الممارسة السوسيولوجية ميدانيا على ثلاث أصعدة على النحو التالي:

- على الصعيد البيداغوجي:

لا يمكن فصل حياة الطالب في الحرم الجامعي عن حياته خارجها، هناك في الحي الجامعي إن كان مقيما، أو الحي السكني الذي يقطن فيه، إن كان ابن منطقته. فالأثر الذي يتولد عن صدى الممارسة العلمية في القسم وفي الكلية وفي الجامعة ككل؛ يتمدد أثره وبذبذبات مسترسلة متلاحقة، من طالب إلى آخر، من داخل الدائرة النواة "القسم"، إلى الأبعد منها عمقا واتساعا، فالكمل، لا يمكنه أن يسلم من إصابته بشيء من أثر هذا الصدى، حيث: الدروس النظرية تراثية، والبرامج والمقررات متراسة ومكتنفة، والامتحانات روتينية وقاسية، والتقييم لا شفاف ولا عادل، وحيث الإدارة غائبة أو مُهملة، كما ثمة الأستاذ غير مسؤول وغير مكترث، وغيرها كثير.

* ففيما يتعلق بالدروس؛ فأغلبها لا يمكن أن تخرج عن نطاق تقديم مادة تراثية يتم تقديمها عبر أسلوب التلقين أو الإملاء، ما يعني مخاطبة الذاكرة، وهي مادة علمية تتطابق تقريبا والتراث النظري للنظام الكلاسيكي، الذي لم يعد مجديا في هذا العصر، حيث يتم عبر تواتر ناقله ومدرسيه، من مدرس إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى، حيث لن نتفاجأ إذا وجدنا بعض المدرسين؛ لا يزالون يقدمون الدروس التي تلقوها خلال مرحلة تكوينهم القاعدي في مرحلة اليسانس، رغم تغير تسمياتها وعناوينها دون المساس بالمضامين، لاسيما بعد تغير النظام من الكلاسيكي إلى (ل م د)، كما قد لا يغمرنا الدهول، عندما نجد أن بعض الدروس صارت، كأدوات العمل، يتم تداولها بين عدد من الأساتذة، دون تحيينها وتنقيحها وإثرائها، حيث يتم تسليمها عند التنازل عن المقياس لصاحبه الجديد.

* أما عن البرنامج؛ فهو مكتنف بما يجعل الانطباع العام حوله، يحقق شبه الاتفاق بشأن قصديته، لاسيما في ظل الصفة الجديدة التي ألصقت بالجامعة، وهي نعتها ب: دار الحضانة الكبيرة المخصصة

لأطفال بالغين: une grande garderie pour les grands bébés

* وعلى هذا النحو، ليس من المهم حضور المحاضرات، أو المشاركة في حصص التطبيق، أو تحضير

مسبق للدروس، طالما أن دور الجامعة صار معلوما، فليس هناك فرصا كبيرة لإيجاد عمل في سوق الشغل، وأغلب التخصصات لا يتضمنها قانون الوظيف العمومي، كما أن إيجاد العمل يستلزم مهارات أخرى، لا تحتاج إلى شهادات ولا إلى تكوين نوعي وكفاءات عالية، بل تكفي فحسب بعبارة الوساطات الاجتماعية "المعرفة"، والعروض المغربية والصفقات المربحة.

* وبخصوص الامتحانات وطرائق تقييم مستوى الطالب: فإن عدم توفير الظروف المناسبة في كثير من الأحيان للسير الجيد للامتحانات، من حيث الخلل في البرمجة، سوء التنظيم، عدم توزيع الحراسة على المدرجات والأقسام تناسبا وعدد الطلبة، ونوعية المقاييس، عدم التزام الكثير من الأساتذة بالحضور في الوقت، وانضباطهم بإتقان عملية الحراسة والمراقبة، زيادة على تجمعهم في مكان واحد واندماجهم في الأحاديث الهامشية، دون أن ننسى أن بعضهم يسمح للطلبة بالتعاون الجماعي، إضافة إلى عدم الجدية في التقييم، حيث يتم اللجوء إلى الأسئلة المباشرة وسهولة التصحيح، وتفادي الأسئلة التحليلية والنقدية، ناهيك عن انعدام الإجابة النموذجية وسلم التقييم، عدم معرفة الطلبة لبرنامج المقاييس، وجهلهم بما قد يقع في حيز المحظور والمسكوت عنه اجتماعيا، فهو؛ كالهواء نتحسسه وننتسمعه لكن لا نراه ولا نمسكه، ومنه احتراف طرق وأساليب الكترونية جديدة في ممارسة الغش، وحالات الانتهاز أو الاستغلال الجنسي "التحرش" أو المالي "رشوة" أو الاجتماعي "وساطة" في إطار مساومات وصفقات معينة، قد تتم بين قطبين: (الأستاذ والطالب (ة))، أو ثلاثة أقطاب (إداري+أستاذ + طالب (ة)).

* وأخيرا فإن إفراغ الاجتماعات البيداغوجية من أهدافها المرتقبة وأبعادها قسرا، جعل انعقادها دون جدوى تذكر، بسبب غياب عدد من الأساتذة، لاسيما من ذوي الرتب العلمية الأعلى، والأكثر أقدمية، وطغيان الطابع الاستعجالي في برمجتها خلال كل سداسي، دون أن ننسى غياب الممثل الإداري، بسبب برمجتها كلها في يوم أو خلال يومين وفي آن متزامنة، فضلا عن عدم تدوين المشكلات بطريقة رسمية في سجل الإدارة لغرض المتابعة، وتعليق المحاضر لإعلام الجميع، وعدم متابعتها لا من طرف الطالب (مثل الأفواج من الطلبة)، ولا من الأساتذة (مسؤولو السنوات)، ولا من الإدارة التي تتقاعس في ذلك عمدا أحيانا، وبسبب قهر الضغوط البيداغوجية أحيانا أخرى.

تقييم شامل

في العموم، فإن عدم حرص الإدارة فيما هو غالب على الاعتقاد، على متابعة أداء الأستاذ بشكل مستمر وجدّي، وعدم متابعة الأستاذ لأداء ومرافقة الطلبة أيضا بشكل مستمر وجدّي، بيداغوجيا وعلميا؛ تولّد عنه انتشار واسع النطاق لثقافة التسبب واللامبالاة، وإحلال الفوضى في جميع

المستويات، ما ترتب عنه عزوفا تاليا، لانخفاض منسوب الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى جميع الأطراف، المشتركة في العملية التربوية "الأستاذ، الإدارة والطالب".

كما ساهم، هذا الوضع المتردي، في تغذية مشاعر الإحباط وإشباع حاجات الطلبة إلى مبررات نفسية ذات طبيعة خارجية موضوعية؛ لتبرير فشلهم وخمولهم وعزوفهم عن الدراسة بجدية، ومنه مقاطعة المحاضرات، وخلو المدرجات من الطلبة إلا خلال فترة الامتحانات، حتى أنهم يستندون في التدليل على ذلك، إلى شكاوي وتصريحات بعض من أساتذتهم، من ذوي النظرة السوداوية للوضع القائم، ممثلا في سوء التسيير على مستوى البلد، تفشي السلبيات الكثيرة وإحلالها محل الصواب والعمل بها، وعلى رأسها الفساد والرشوة والاختلاس... الخ، القطيعة بين التعليم وسوق العمل، ناهيك عن النظرة الدونية للعلم والمعرفة، المستقبل المظلم أمام الجميع.. وغير ذلك من مثبطات العزيمة وقمع الهمم وبهذا أضحت الجامعة وحجرات الدراسة مجالا لنشر عدوى المشاعر السلبية وانتقاص منسوب الولاء الوطني بقصد أو بغير قصد، من بعض الأساتذة تجاه الطلبة، وفيما بين الطلبة أنفسهم.

زيادة على ما سبق؛ نقف على افتقار عدد كبير من الباحثين على غرار الطلبة، إلى الثقافة القانونية، إذ يكاد يؤثر بشكل مثير للدهشة، على الأداء البيداغوجي لأعضاء هيئة التدريس. حيث يجهل أغلبهم؛ الكثير عن عروض التكوين، التي يشتركون في عضويتها، من حيث، أهدافها، برامجها، طرق تقييمها، وحتى القوانين الخاصة بها، فهم يقبلون على التوقيع عليها دونما قراءة أو مراجعة ثم مناقشة ثم اتفاق.

- على الصعيد البحثي:

ونميز فيه المواصفات الآتية: ضعف عملية الإشراف على مذكرات التخرج، النقل أو السرقة العلمية عبر الانترنت والمكتبة، انعدام و/أو ضعف روح فريق العمل، غياب متابعة الإدارة لعملية الإشراف ومستوى الانجاز، عدم التنسيق الجيد بين الإدارة ومجالات تنفيذ البحوث الميدانية والاعتماد على العشوائية والسطحية. وفيما يلي سنتعرف على أهم المعوقات السوسيو-ابستمولوجية في مجال الممارسة البحثية، المشخصة لوضعية الطالب في الجامعة الجزائرية:

• سقوط الحق في الاحترام، من قبل الطالب تجاه الأستاذ، من لدن اختبار العلاقة والمواقف السلوكية، حيث عبّرت، اليوم، عن مظاهر الضعف وفساد وتوتر العلاقة بين المرسل بوصفه النموذج والمتلقي بوصفه التلميذ، بل وأفضت إلى حالة التدابر والإعراض - قد نخون الإيماءات والإشارات وحتى الكلمات مصدرها؛ فتقول النتائج والمردودات على غير الوجه المطلوب، فالاحترام؛ يتضمن: القبول، أي الاعتراف، ما يعني التصريح بالأقوال، والطاعة، أي الولاء، ما يعني: الانقياد بالجوارح. فإذا استعصى الاحترام

بالاحتقار، استعصت الطاعة والولاء بالعصيان والتمرد، وهذا حال طلبتنا في هذا الزمان. وبهذا الصدد يمكننا أن نميز سببين من أسباب ودوافع ضعف المستوى العلمي للطلاب:

*** انعدام القدوة - النموذج العلمي الصالح:** لا يخفى على أحد، حالة الضعف والتقهر في المستويات العلمية للباحثين، جيل من بعد جيل، والسبب في تقديري هو الضعف المنهجي، والضعف المعرفي كلاهما معا، وهذا بدوره، قد يكون راجعا إلى ضعف مستوى التكوين في مجال المنهجية العلمية لدى الأستاذ نفسه قبل الطالب، حيث يمكن أن يتجلى في انجازات الأساتذة العلمية، أطروحاتهم ومطبوعاتهم ومؤلفاتهم ومقالاتهم، وأيضا نوعية ومستوى المحاضرات التي يتم تلقيها، حيث يفتقر أغلبها إلى التوثيق والتهميش، وتخلو نصوصها من الجهد الشخصي، ويعتمد في إعدادها على النقل المباشر وبشكل حر في دون مراجعة ولا تقييم، كما وتقتبس من مصادر كلاسيكية، لا تحديد فيها ولا تحديث، فإذا كنا نعاني، كخبراء ومحكمين لمقالات علمية، من هذا الضعف لدى فئة الباحثين من الأساتذة وطلبة الدكتوراه، فلا يجب أن نتحدث بعدها عن أسباب ضعف الطالب، وفي العموم نقف على ذلك من خلال مستويين على الأقل:

✓ على مستوى التدريس كمقياس، أين يرد التركيز على الخطوط العريضة لمنهجية البحث العلمي، واجترار المعلومات، والابتعاد عن التطبيق والتدريب، وحيث لا تلقن الكيفيات عن تنفيذ خطوات البحث العلمي، وحيث فقدان المعرفة والقدرة على معالجة النصوص والاقتباسات، وثقافة التوثيق والتهميش، وطرائق القراءات والاستنباط، وحيث القطيعة بين الإطار النظري والإطار الميداني، ناهيك عن كثافة البرنامج والتأخر في الانطلاق، وكثرة العطل والمناسبات، وتغيب الأستاذ بحق وبغير حق، ما ينتهي باختزال الحجم الساعي المخصص لإعداد البحوث.

✓ على مستوى الممارسة البحثية كالإشراف على المذكرات والأطروحات، أين يتغشى الطابع الاستعجالي الإنجاز، وتلفظ الأمانة العلمية أنفاسها الأخيرة، دون إغفال، عدم الجدية في المتابعة وحالة التقصير والتغيب في ممارسة الإشراف على مجموعات فرق البحث.

* ما يترتب عنه، عمليا، اتسام البحوث في جميع مستوياتها، بالضعف المعرفي والمنهجي، بسبب عدم التمكن من أعمال العمليات العقلية والمهارات الفنية (كالتحليل والتركيب والنقد والتخيل، وغيرها)، لضعف التكوين القاعدي في مقاييس أساسية، وذات وزن معتبر كالنظريات وأيضا مقياس المنهجية، ناهيك عن ضعف التحكم في الإمكانيات الإحصائية واستخدام أجهزة الإعلام الآلي وفقدان الوازع الأخلاقي لدى أغلب القائمين بالبحث والمشرفين عليه.

انعدام القدوة - النموذج الأخلاقي: أخلاق الإنسان جزء لا يتجزأ من تكوين شخصيته الأكاديمية عبر التنشئة الاجتماعية، التي توطئها مؤسسات غير رسمية كالأسرة وأخرى رسمية كالمدارس والمساجد ووسائل الإعلام، ونظرا لانتفاء مقياس التربية الأخلاقية وآداب تهذيب السلوك في جميع مستويات التعليم بالجزائر، ونظرا لغياب قواعد الضبط الرسمي، فيما يتعلق بضرورة تقييد الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي؛ فإن تزايد السرقات الأكاديمية، وانتشار بعض الأخلاق الرذيلة في مقابل انحصار الأخلاق الفضيلة، صار موضة العصر، وأصبح ينعت على غير المعنى الدقيق والصحيح الذي يميزه كالفقارة والشطارة واليقظة مثلا، وفي ذلك أصبح يتنافس المتنافسون، من جموع طلبة العلم، فرادى وزرافات، يقود القافلة، عدد لا بأس به، من كبار أساتذة هذا الزمن، من الرجال والنساء على حد سواء، حيث يتم اختزال الجهد والوقت، وإحراز أكبر قدر ممكن من الامتيازات والأهداف، دونما تكاليف شاقة، لا فكرية ولا حتى مادية، ولو راجعنا الأطروحات في مختلف المكتبات الوطنية، ولو تفحصنا المقالات في مختلف المجالات الوطنية، لتغشانا الدهول وأصابتنا الفجعية، فلا يجب أن نلوم الشباب على رذائل الأفعال ونحن من نوصد أمام وجوههم أبواب فضائلها.

• **فمقاهي الانترنت؛ ذاك عالم فطيع،** يقرض مريدوه، بأحلام تصير إلى حقائق بعد حين، وكأنه السحر يؤتيه الساحر في أمانيه، فهناك تتراصف البيانات والمعلومات من مختلف المصادر النظرية والميدانية كما أن هناك عقولا؛ تجرأت وتمرست على استحالة المادة النظرية إلى مباحث وفصول، وتفننت أناملها عبر مجرد الضغط على بعض الايقونات، في تحويل الأرقام إلى متغيرات، ضمن جداول، ورسومات، وهناك تفسيرات جاهزة، يتم التقاطها بسرعة البرق، ترفع من هنا لتودع هناك، وهناك خيال جارف؛ يمكن أن يتصور المجال، أيا كان بشريا أو مؤسساتيا، ويسقط عليه بعض الرتوشات، فتصير المذكرات والأبحاث جاهزة بسرعة الطائفة في السماء، ثم تناقش في غضون ظروف، لا يمكن أن يقال عنها إلا أنها قاهرة وعاجلة، تنصهر فيها جميع المعادن ويختلط فيها النحاس الكثير بالذهب القليل، وتمنح العلامات والملاحظات وكلها لا تنزل عن سقف التنقيط، ولا عن ملاحظة: مشرف جدا. هذا بطبيعة الحال، يؤثر سلبا على الجدية والنزاهة والنمو والرقى، ولا ينذر إلا بشؤم.

- **على صعيد التفاعل مع المحيط الخارجي:** تسببت عوامل متضاربة وكثيرة في إرساء معالم صورة قائمة، عن التعليم بصفة عامة، ناهيك عن التوجهات السياسية تجاه تخصصات بعينها كالعلوم الاجتماعية والإنسانية، نتيجة لاعتبارات واقتصادية وأيدولوجية تحديدا، ساهمت كلها في بلورة النظرة المجتمعية الدونية للجامعة في الجزائر، وطالما شكلت أطراف العملية التربوية جزءا لا يتجزأ من كيان هذا المجتمع،

فإنها تواليها، شكلت معاولا، لتكريس وتأكيد هذه الصورة عمليا. وبدلا من النضال في سبيل تأكيد الذات، وانتزاع الاحترام بقوة العمل وجدارة الاستحقاق، تم الانزواء والبكاء على الأطلال. فيما يلي نحاول عرض بعض المؤشرات التي على أساسها يتم تفسير وضعية الطالب الجامعي في الجامعة الجزائرية:

• **السمعة غير الجيدة للجامعة**، من حيث سيادة نمط بعض الممارسات غير اللائقة في أوساط الباحثين وجموع الطلبة ككل وغياب النموذج - القدوة الصالحة في أذهان المجتمع، ونميز فيه:

* ضعف المستوى العلمي، والجهل أي سطحية المعرفة العلمية، وعدم تطوير المعارف، وتكرارها، وضعف مستوى المحاضرات، ناهيك عن أسلوب تقديمها، وانخفاض مستوى النقاش وإثارة المواضيع العلمية سواء في الحصص أو الندوات والمؤتمرات، والنقل والاجترار وعدم الإبداع، ضعف القدرة على التحليل والتركيب ناهيك عن ضعف الروح النقدية.

* انحدر مستوى الأخلاق، عدم الجدية، وانتشار الكذب، وممارسة النفاق، والغيبة، والنميمة، والزنا، والتحرش، والرشوة، والسرقة العلمية، وسرقة وقت الحصص، وغيرها.

* سيادة ثقافة النجاح دون عمل "المعرفة"؛ فالجميع سينجح، لأن الجامعة مضطرة لإنجاحنا، كما سيتم إحراز النجاح طريق استخدام أساليب غير موضوعية، كالعلاقات الشخصية، والمساومات الجنسية والمالية والخدماتية، وغيرها.

• **هاجس البطالة**: عدم الربط بين مخرجات قطاع التعليم بمدخلات القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدماتية الأخرى، وعدم توفر سوق الشغل وتوفير مناصب عمل، كلها عوامل وأسباب أدت إلى تغذية انخفاض مستوى الدافعية نحو الانجاز، كما وولدت لديهم حالة من اللامبالاة وعدم الاكتراث بطلب العلم والمعرفة لاسيما في أوساط الطلبة الذكور، حيث نلاحظ تغييرهم عن المحاضرات، وعدم مشاركتهم بفاعلية في انجاز العروض وحتى المذكرات (المشتركة)، إذ يعتمد الانجاز فيها أكثر على الإناث. أما بخصوص الطالبات؛ فإن ثقافة تقسيم الأدوار بين الجنسين، لها أثرها الكبير والواضح على اتجاههن نحو التعليم، حيث أن عمل المرأة من المنظور الثقافي العربي في العموم، يجب ألا يغادر الوظائف التي تمت المصادقة عليها، وحصل حولها الإجماع من قبل دائرة الأعراف الاجتماعية، والتي تجعلها امتدادا للأدوار التقليدية المقررة في القطاع غير الرسمي كالتربية والمهام المنزلية، ومنه الطبخ والكنس والنسيج والتنظيف والحيطة والحياكة والحلاقة والتطبيب والتمريض... الخ، وعليها أن تتناسب وجميع الوظائف المتاحة ممارستها في إطار القطاع الرسمي، ومنه ممارسة وظيفة التدريس، والتطبيب والتمريض، والتربية في دور الحضانة والمدارس القرآنية ومدارس تعليم الطبخ والحلويات، والحيطة والتطريز والحلاقة وغيرها، ونظرا لضعف

فرص إيجاد مناصب الشغل في هذه المجالات بالذات، لكثرة الوافدين عليها من أغلب التخصصات، من جهة أولى، وبسبب نقص المناصب المالية من جهة ثانية ناهيك عن ظروف التوظيف؛ فإن هذا الأمر ينعكس سلبا على الدافعية نحو الإقبال على الاهتمام بالتحصيل العلمي والتكوين النوعي الجيد. ولهذا السبب بالذات أضحي الخوف من؛

• **هاجس العنوسة؛** يشكل دافعا قويا للبحث عن شريك الحياة، إذ توفر الجامعة فضاء مناسباً وملائماً، يتيح فرصاً ذهبية، لا تقوت، لإيجاد بدائل لاختيار الشريك، وللبحث عن فارس الأحلام،

وفقا للشعار الرائع: Tu dois obtenir le diplôme et aussi l'homme

وبدلا من التنافس المحموم حول إثبات الكفاءة العلمية، وإحراز التفوق لدى أغلب الطالبات وحتى لدى بعض الأستاذات، أضحي اجتهدهن الأكبر، إنما يستهدف ملاحقة الفرص، ومحاولة اصطيد الفرائس. فهو الشغل الشاغل والمسطر في سلم أولوياتهن، والصوت العاكس لإرادة المجتمع، يتجلى عموما في تجريب الكثير من الوسائل والأساليب لتحقيق الهدف، أكثر من التركيز على التكوين العلمي والتحصيل المعرفي إلا في حدود ضيقة، تجعل من خيار الحرية لديهن؛ الدافع الأهم لتحقيق طموحاتهن من خلال الحصول على عمل، وهذا كفيلا يجعل الأغلبية الساحقة منهن، يرغبن في متابعة دراستهن في مستويات أعلى كالماستر والدكتوراه، بدلا من البقاء في البيت دون عمل، وربما دون تكوين أسرة. الأمر الذي يمكن أن يتم استغلاله من قبل أطراف معينة (أساتذة، موظفون إداريون، طلبة، أعوان أمن)، لتحقيق مآرب غير لائقة.

• **هاجس البحث عن الربح السريع؛** ربما لن يخالفني أحد؛ إن قلت أن ميزة شباب اليوم، كونه مادي بالدرجة الأولى، حيث الأنانية؛ استحكمت في السلوك، وحيث الفردانية؛ طغت على الوجود، وحيث الانتهازية؛ صارت الأمر المحمود، ما جعل التنافس فيما بين الشباب يدور ضمن دائرة المقتنيات، وحب الامتلاك والتفاخر بالزينات، والمشتريات، ما يعكس، من جهة نقدية إلى جانب هشاشة التربية، وضيق أفق النظر، وسطحية الوعي، وسذاجة التفكير، أيضا العزوف عن التكوين العلمي الذاتي، والاجتهاد في طلب العلم والمعرفة وتفضيل البحث على فرص للعمل، أيا كانت، ومزاولتها خلال فترة الدراسة.

ولعل وجود مبررات تغيب عدد لا بأس به من الطلبة الذكور، يرجع إلى مزاولتهم لنشاطات مهنية معينة، على غرار بعض أساتذتهم. دون أن نغفل إقبال البعض، ممن ينتسبون إلى مستوى مادي لا بأس به، ويمتلكون المال والجاء، إلى شراء الأبحاث، وإقامة صفقات (استخدام الوساطة في إحراز النجاح أو تسوية بعض المشكلات البيداغوجية، كالاقتضاء مثلا، أيضا تهديد بعض الطلبة لبعض

الأساتذة، محاولات الإغراء من قبل الطالبات أو الطلبة، من ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، الذين بإمكانهم تقديم خدمات لأساتذتهم في الحياة العامة).

وبغض النظر عن المسببات (الظروف التاريخية والعوامل المعاصرة)؛ فإن محمل الجد، فيما يتعلق بمصير الطالب الجامعي، يكمن أساسا في استسهال التكيف وهذا النمط من المنظومة القيمية (الأنانية، الفردانية، الانتهازية، التنافسية الملتوية...)، التي لا تأتي بأي خير مطلقا، في ظل سيادة نموذج من الصبغيات الثقافية، يعزز التطبيقات السلبية لها في مقابل كبح بل وقمع جوانبها الإيجابية، والتي نشهد آثارها الطبية في مسرح الممارسة الغربية، وتطبيقاتها العملية في مجال التنمية الاقتصادية والعلمية والسياسية والاجتماعية والقانونية، باعتبارها المنشأ الأول لمثل هذه القيم. أين تشيع هذه القيم في ظل ممارسات، تعززها الديمقراطية واحترام القانون والتنافس الشريف. يضمن عدالتها وإنصافها: ثقافة القانون وتحميها ثقافة المواطنة.

ثانيا- المرافقة البيداغوجية والعلمية لطلبة الجامعة:

ثمة شيء أتى به النظام الجديد؛ لم نتح لنا بعد، فرصة اختباره على نحو جيد ومعقد، حيث أن المرافقة البيداغوجية، ذات دلالات، مثقلة بكثير معاني ومختلف أبعاد، تتغير من حيث الكُنه والصورة، من مجتمع إلى آخر، لقد أريد للمرافقة البيداغوجية؛ تحقيق أسمى هدف وهو التنشئة الأكاديمية، وجعلها تنتصب على قدميها على نحو أقوى، حيث يمكن الاعتماد عليها كقاعدة لاستنبات موارد بشرية؛ ذات كفاءات نوعية عالية، بل وطاقات متميزة راقية، لتأدية واجب، ليس وحسب تحقيق النجاح، بل المحافظة على التآلق والتفوق دوما وباستمرار، وعلى جميع الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية.

فالدول الانجلوساكسونية (نادية عيشور، 2012)، التي أنجبت هذا النظام الجديد، أدركت يقينا أهمية هذا الإجراء، لإحكام استدامة تفوقها في العالم. ولا يخفى على أحد من العارفين المهتمين بشؤون التربية، أن الولايات المتحدة الأمريكية، حينما رفعت شعار "أمة في خطر"، ورمت بتهمة تقهقر مستوى التعليم على وجوه المعلمين والأساتذة من ذوي الكفاءات الأقل والأضعف، بعدما قمعت مبرراتهم النفسية للفشل، بتوفيرها لهم أفضل وأحسن الظروف المادية والاجتماعية، فجعلت، عندئذ، من الكفاءة قبل الكفاية، شرطا أساسيا لا غنى عنه، في ممارسة هذه المهنة العظيمة، وتحسين مخرجات التعليم، وجعلت من المرافقة البيداغوجية هذه أخيرا، السبيل لتدارك ما هو محتمل من جوانب القصور ومعالجة مصادر الوهن لدى المتعلمين من أبناء الجيل الجديد.

غير أن الوضع مختلف في أغيار الأوطان والشعوب، حيث الكفاية يراد لها أن تعتم على الكفاءة، وحيث المرافقة البيداغوجية؛ أضحت هي نفسها حاضنة لمعاول الفشل، وعلى استقرار الكثير من القابعين في أماكن السلطة وتسيير شؤون التعليم، والمجتهدين في إعادة إنتاج الرداءة، أين تتساوى قيمة ارتفاع المستوى التعليمي مع تدنيه وانخفاضه، مع رفع شعار: أمة ما زالت بألف خير". وربما قد يسأل السائل، لما هذه النظرة التشاؤمية؟ فأفضل جواب لهكذا سؤال: هو من نحن؟ ومن نكون؟ نحن ببساطة العالم الثالث، ما يعني المتخلف، أي التابع، ما يعني بلغة أخرى، المهان والمذل من لدن بقية الدول والشعوب، ممن لا سيادة له على نفسه، نحن، في عيون العالم المتقدم، مصنعي ومشيعي العنف والظلم والفساد في العالم لأننا نحن وحدنا، المسؤولون أمام التاريخ، عما حدث ويحدث وسيحدث من فساد، وخراب، وحروب وضياع، وقتل ودماء وتشرد، وجوع ومرض وجهل وغيرها من الأمراض الاجتماعية.

إذا أردنا أن نغير أنفسنا وننتقل من أسوأ حال إلى أفضل حال؛ فإنه يتعين علينا أولا تغيير أنفسنا، ما يعني مراجعة وتعديل قناعاتنا، ونمط أفكارنا، والاحتفاظ فقط بما هو أسلم منها وأصح وأصلح لنا جميعا، ومنه، فإن نقطة البدء تكون من المعلم لإصلاح التعليم، والتركيز على الكفاءة قبل الكفاية، والانطلاق فورا في تكريس العمل بالمرافقة البيداغوجية لجميع الأساتذة وليس حديثو التوظيف فقط، على النحو السليم والصحيح الذي بوسعه إنجاب الكثير من الإيجابيات مستقبلا.

إن المرافقة، كما تمت الإشارة، هي وسيلة عملية لاستدراك التقصير في مجال التنشئة الأكاديمية للطالب "الباحثين الجدد- سواعد المستقبل"، وهي لهذا الهدف، يجب أن تعتمد على دراية وتكوين واسعين، من قبل متخصصين في مجال علم النفس التربوي وعلم الاجتماع التربوي، أي الاستناد إلى ثقافة واسعة وعميقة بشؤون التكوين، ناهيك عن الالتزام بأخلاقيات المهنة، والأخلاق الفاضلة والآداب الإنسانية الراقية، ومواصفات تكميلية مثل علو الهمة والجدية والحيوية والإخلاص لتوفير نموذج إيجابي للاقتداء، أي مصادر لتحميل الطاقة الإيجابية ونقل عدواها للآخرين، وبهذا يمكنهم تحقيق الأهداف التي وضعت وفسطرت لها.

غير أنه بالعودة إلى واقع الثقافة التنظيمية للمؤسسات الأكاديمية، وهشاشة مقاومتها أمام قوة وصلابة النسق الثقافي للنظام غير الرسمي، المغذي لمبدأ الحق في التعتيم والتستر، ووآد الشفافية في مهدها، حق لنا أن نتساءل، أو ستفلق القأس الضعيفة في الحفر على صخرة صلبة؟؟؟، هل يمكن أن تنتعش تجربة المرافقة البيداغوجية في الجامعة الجزائرية، والمرافق نفسه، قد تكون وضعيته ضعيفة وبحاجة إلى مرافقة مستعجلة؟

الحقيقة التي تحضرني اللحظة، أنه ابتداء من سنة 2010، كانت هناك محاولات أولية لتطبيق هذه المرافقة (مع الطلبة)، ورغم استمرارها بعد ذلك على استحياء، غير أنها جلبت لدى الكثيرين الصداق للرؤوس والأحزان للقلوب، إذ أن تواجد بعض الطلبة الراغبين في الحضور (لكونها غير إجبارية) مع بعض الأساتذة (قبول اختياري)، في قاعة مغلقة، لفتح نقاش عام، حول الصعوبات البيداغوجية، ذات المنشأ النفسي أو الاجتماعي، التي قد تفرزها وضعيات اجتماعية معينة وتحاصر تحصيلهم الجيد؛ أوجدت لها عروقا غاصت في الأعماق، وأمطت اللثام عن كثير مما أريد له أن يبقى مخزونا في الأنفاق، حيث لا تراه عين، ولا يسطع عليه نور من بعض ممارسات يندى لها الجبين، يقوم بها، وللأسف، بعض الأساتذة (ذكورا وإناثا)، وبعض الموظفين الإداريين وبعض الطلبة الجامعيين، وحتى بعض أعوان الأمن بالمكتبة وبالأروقة، المتورطون بشكل أو بآخر، في أعمال غير لائقة، ناهيك عما تم كشفه من تسبب، وإهمال، وتغيب غير قانوني، وضعف المستوى عند تحضير الدروس، وعدم الالتزام بوقت الحصص، ولا بالحجم الساعي، ولا بالبرامج للمقاييس، ولا بالقوانين والتعليمات، إضافة إلى استغلال الطلبة بتكليفهم بإنجاز أعمال لصالح أطروحات الأساتذة ومنها تصوير المقالات على حسابهم، وجمع البيانات والافتباسات والمقاييس الاختبارية التي تخصهم وتوثيقها، إضافة إلى تقييم الامتحانات بطريقة غير موضوعية، وعدم القدرة على إشباع حاجات الطلبة المعرفية، فهل يعقل أن يُسأل أستاذ "أ" عن معنى الأرطوفونيا، فيهمهم ثم يُجيب: لا أعرف، وهو مدرس لهذا المقياس؟

ثالثا-ربط البحث العلمي بقضايا التنمية المستدامة وفق نموذج التشبيك البحثي:

قبل أن تعبر التنمية المستدامة عن جهود اقتصادية، سياسية واجتماعية مقررة، في سبيل التحسين والارتقاء؛ فإنها بالمنظور العقلاني، تعكس ابتداء إرادة دولة + إرادة شعب في تخطي عقبات التخلف، هذا الإدراك لظاهرة التخلف، يجب أن ينبع من اعتقاد صريح بأن "النحن"، هو المتهم الأول في تثبيته لهويته، أي تثبيت حالة "التخلف" كنموذج أو وصف حال، ثم بعد ذلك، لا مانع، في اتهام أطراف أخرى بالمؤامرات، إن شئنا التعبير، خارجيا ودوليا. إنه الأساس المتين لإعادة بناء صرح الذات من جديد، وتحقيق السلامة من الانقراض والمهانة والجوع حتى الموت.

سوسيولوجيا؛ لا تنمية دون استقرار سياسي واستقرار اقتصادي واستقرار وأمن اجتماعي، وعليه، يعتمد على القطاع التربوي في تحقيق البناء الاجتماعي، الذي لا يمكنه أن يغني ولا أن يسمن من جوع، دون دعائم نسميها مجازا "عمليات البناء الاجتماعي"، كالتكامل الاجتماعي، التوازن

الاجتماعي، التساند الوظيفي، التعاون والتآزر والتضامن، وكلها عمليات لتفعيل السلوك الايجابي، وتشكيل لحمة اجتماعية، على ضوء توحيد جهودها يمكن للتنمية أن تتحقق وتؤدي ثمارها الطيبة.

إن الجامعة؛ هي القلب المحرك لجهاز التنمية المستدامة؛ لكونها تنشئ رجالات ونساءات الغد، لخوض معركة حاسمة في التغيير والتشبيد، الذي يجب أن يطل، منظومة العادات والتقاليد والأعراف والممارسات. المبطنة للجهود الدولية على الصعيد السياسي والاقتصادي لعملية التنمية. فلاستدامة إنما تقتضي انتشار واسع لقيم العدالة الاجتماعية، والمساواة بين البشر دون تمييز، على أي أساس (لون أو نوع أو دين أو لسان)، وكفالة حقوق الإنسان، التي تنص عليها مصادر التشريع في الجزائر وهي: الإسلام، ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية، إلى جانب الاجتهاد الوضعي المحلي الخاص، هذا، على غرار تحسين مستويات الحياة كلها، من حيث التعليم والصحة والعيش والرفاهية وصون حقوق وكرامة الإنسان وغيرها.

وفي ضوء ذلك كله؛ يجب أن تعنى الجامعة أية عناية بالطاقات الشبانية، لتحويلها إلى موارد بشرية، بوصفها سواعد بنيتها قوية، لاستحداث التحسين في مستويات وظيفية كثيرة ومتنوعة، فالرهان هنا، ليس مجرد رهان كمي، يقوم على توفير كفاءات لإشباع حاجات اقتصادية واجتماعية، ما تلبث أن تفشل لتكرس الرداءة من جديد، وتنقل عدوى الطاقة السلبية في المحيط، بل الرهان الحقيقي المنتظر والمؤكد على كسبه هو الرهان النوعي، الذي يمتلك أسباب إحراز الفوز والنجاح، عند ولوج أي تجربة تنافسية: محلية أو دولية في زمن العولمة، لاسيما ونحن نعيش أصعب فترة، خلال مرحلة التحول الديمقراطي في الجزائري بعد انخفاض الريع البترولي.

من هنا، تتبادر إلى ذهني تساؤلات، تتعلق بالكيفيات والآليات، التي بواسطتها يمكننا التغلب على مشكلة متوفرة بجامعاتنا الجزائرية، هي: " الرهان الكمي؛ بوصفه دارة لتوليد الطاقات السلبية"، في طاقم الأساتذة والطلبة على حد سواء، وإمكانية تحويلها إلى " الرهان النوعي؛ بوصفه دارة لتوليد الطاقات الايجابية". في ضوء مجموعة التعليمات الصادرة -مؤخرا- عن الوزارة الوصية، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة السرقة الأكاديمية، وأيضا تطبيق نموذج المرافقة البيداغوجية، حيث أن العمل، بل الالتزام بتطبيقهما على الوجه الأكمل، سيؤدي بالتأكيد بثمارها الطيبة بعد حين، لكن كيف يمكننا تغيير العقلية، التي تشرف وتقوم على تجسيد هذه التعليمات؟ ما لم نوفر قدرا أكبر من الشفافية في مجال التسيير الإداري، وديمقراطية أكبر في الحوار واتخاذ القرارات، وصرامة أكبر في تطبيق قانون العقوبات على

الجميع دون استثناء؟ يقول عبد الوهاب جودة عبد الوهاب واصفا حال الجامعات العربية: "يعمل المنظرون الاجتماعيون داخل نسيج اجتماعي مفتت، يتكون من مراكز هزيلة، وجامعات فقدت هويتها الأخلاقية، رغم ذلك يصمت البعض رغم إحساسهم بالمعاناة (نقيسة حسن حسن دسوقي، مرجع سابق). وبمقتضى هذا الصمت قد تسوء الصورة، وتتعكر الأمزجة، ويستحوش الاغتراب على الإدراك وتنشوه النوايا.

والعلاج، في تصوري، يكمن في توفير النموذج - القدوة، أي مسؤولين، مشبعين بروح الوطنية والمواطنة في آن واحدة، شكلا ومضمونا، يحترمون تطبيق القوانين سرا وعلانية، ويستبعدون جميع الاعتبارات - الأنفة الذكر - عدا تلك التي تقوم على مبدأ الاستحقاق والشفافية والعدالة وفق ما ينص عليه الشرع والقانون، وبهذا سيعملون على تعزيز الثقة بين القمة والقاعدة، بتوفير القدوة الصالحة لمن دونهم وأدناهم مرتبة، ويشعلون فتيل الأمل في قلوب مجتمع المعرفة، ويزرعون بذوره الطيبة؛ تنمي جرعة المشاعر الإيجابية "الطمأنينة والسكينة"، وتوحي بأن الوطن الحبيب، لا يزال بألف خير، فعلا وليس مجرد شعار، لأن تطويع الممارسات اللا قانونية للقانون لا يدمر في النهاية إلا غاية الولاء للوطن، وهي الاستقرار الاجتماعي والسيادة القطرية.

خاتمة

يمكن أن يفسر عدم تبني الثقافة التنظيمية، كقواعد استرشادية في نسج شبكة العلاقات، وفق أسس تستهدف الصالح العام، بضيق أفق التفكير المجتمعي، وتمركز نطاقه حول أضيق دوائر الاجتماعية، قد يؤول أيضا ليس إلى الخواء من الحس بالمسؤولية الجماعية، ومنه انخفاض الهمة فحسب، وليس إلى عدم الثقة وعد الاقتناع بالرؤية الفلسفية للمؤسسة أو التنظيم، أو انعدامه أصلا، بل إلى إضفاء مشاعر التقديس والإجلال على "نسق محدود"، نتيجة لرؤية قاصرة بحاجة إلى اتساع، أو دراية ناقصة بحاجة إلى اكتمال، أو فاسدة تتطلب إصلاحا، أو غامضة تستحق اجلاء وتوضيحا، كما قد يكون وراء اتخاذ القرارات الوظيفية باعتماد المعرفة السابقة؛ هو نتيجة للتردد والخوف، من ولوج وضع غير مألوف؛ يترتب عليه عواقب غير اعتيادية، يستحيل التكيف حيالها إلى عجز، ينم عن وهن في أعمال الفكر وتفعيل الجوارح، وعليه يتشبت معظم المسؤولين بخيار الانصراف عن مسلك المجازفة والمغامرة.

إننا ندرك تماما، حقيقة أن معاندتك للظروف الصعبة؛ يجعلك تقع تحت رحمتها"، فقطعا، ليس هينا إحداث تغيير في الواقع وتحويله مما هو عليه، من واقع يئن بالأزمات، مثقلا بالترسبات، متجرعا مرارة الأحزان، إلى حلم قد نلحمه في البقطة، أو حتى ونحن في سبات عميق. أملنا كبير في التعليمات

الوزارية الجديدة (الجريدة الرسمية، قرار وزاري رقم 932 والقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016)، لكن آمالنا معلقة بقدر أكبر، حينما تلتف حولها إرادة المسؤولين، وإرادة جموع الباحثين، لتحويلها من مجرد حبر على ورق، إلى كلمات فاعلات، وسلوكيات منجزات، تسهم في إحداث الخطوات التالية لاستراتيجية التغيير والبناء المنشود.

التوصيات:

ختاما، وفي سياق الظروف الصعبة التي تحتازها الجزائر حاليا، فإننا نقترح بشأن تعزيز التنشئة الأكاديمية لأبنائنا الطلبة والطالبات، ما هو آت:

- لا بد من مراجعة منظومة الأعراف والقيم والعادات والتقاليد ذات الطبيعة السلبية، ومناقشتها على قاعدة العقيدة الإسلامية الصحيحة، بوصفها المصدر الأول في التشريع السياسي للدولة الجزائرية، لاسيما في مجال الأسرة، مهد التنشئة الاجتماعية، والمبادرة بغربلتها، والاحتفاظ منها فقط بما يخدم الصالح العام ويحقق التماسك الاجتماعي على أسس قوية، لا تضر بمستقبل التنمية والجيلاتها.
- أملا في التغيير، لا بد من مقاومة ثقافة التعتيم وثقافة التبرير، من خلال إرساء قواعد صارمة للمراقبة والمحاسبة والمعاقبة، في كل مؤسسات الدولة الجزائرية، لا سيما الجامعات، ومباشرة اجراءات التغيير دونما تماطل، انطلاقا من تصويب للمفاهيم الشائعة المغلوطة والمكرسة لظاهرة استدامة التخلف.
- لا بد من مباشرة، وعلى الفور، التفكير الجدي لوضع مشروع مجتمع جزائري معاصر، يتسم بالسيادة وبالقوة والصلابة والتماسك والمقاومة للضغوط الداخلية والخارجية، ينهض على قاعدة اجتهادات جديدة، في مجال انجاز تصورات أو مشاريع مؤسسات أكاديمية على مستوى جميع الجامعات الوطنية،
- فمن الضروري المبادرة بتفعيل المرافقة البيداغوجية، وتعميمها لتشمل وتنسحب على فئات أوسع من الأساتذة الدائمين وطلبة الدكتوراه، ولا يجب اقتصرها فقط على الأساتذة حديثي التوظيف.
- تركيز الاهتمام على رفع مستوى التكوين في مقياس منهجية البحث العلمي، ووضع دليل موحد ومشارك، من خلال ليس فقط إدراج مقياس المنهجية في جميع التخصصات وجميع السنوات، بل من الضروري اجتهاد كل جامعة وطنية في اعداد دليل الطالب في منهجية البحث العلمي، يحصل حوله اجماع، ويتبنى كمرجع أساسي في المؤسسة للطلبة والاساتذة، هذا الاجراء قد يمكن من تقليص حجم الاختلافات في قضايا منهجية، كما سيخفف من حجم ومقدار الحساسيات بين الأساتذة والطلبة، ويمكن تدريجيا من تحسين مستوى البحوث العلمية المنجزة والمقالات المنشورة في المجالات الوطنية.

- تكثيف النشاطات العلمية (مؤتمرات، ندوات، أيام دراسية، حلقات نقاش)، وإشراك الباحثين فيها من مختلف المستويات، وأيضا تشجيع طلبة الدكتوراه على ولوج عالم المغامرة، بالمشاركة مهما كان مستواهم، لأن التجربة الفاشلة والمنافسة مع الأقران، باستغلال خصائص المرحلة العمرية؛ هي من تدفع بصاحبها إلى إعادة الكرة وإثبات الجدارة من جديد.

- ربط التنشئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بقضايا التنمية المستدامة على صعيد المجتمع المحلي، وإدراج هذا الأمر ضمن الرؤى الفلسفية لسياسات التسيير فيها ومنحه العناية الفائقة، وإعادة النظر في معايير التقييم العلمي والبيداغوجي للأستاذ، وربطها بآليات التحفيز، وفي مقدمته الحصول على منح للتكوين بالخارج (قصير او طويل) المدى.

قائمة المراجع:

1. ميشال دوباو: مدخل إلى علم اجتماع العلوم، ترجمة سعود المولى (2008) (المنظمة العربية للترجمة)، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
2. نادية عيشور (2012): محاضرات في التربية المقارنة، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر.
3. نادية سعيد عيشور (2016): التنمية المستدامة وتحديات السيادة الوطنية في العالم العربي، الجزائر نموذجاً، الطبعة الأولى، دار المناهج للتوزيع والنشر، عمان الأردن.
4. نادية سعيد عيشور (2016): الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، بين التوجهات السياسية والاتجاهات الفكرية، الطبعة الأولى، غير منشورة، قيد الطبع.
5. نفيسة حسن حسن دسوقي (2004): التنشئة الأكاديمية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، منشورة جامعة القاهرة،
6. القرارات الوزارية قرار رقم 932 (2016): ي حدد كفايات تنظيم المرافقة البيداغوجية لفائدة الباحث حديث التوظيف، المؤرخ في 28 جويلية 2016.
7. القرارات الوزارية قرار رقم 933 (2016): يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، المؤرخ في 28 جويلية 2016.

Résumé

La réussite des établissements d'enseignement supérieur dans l'un quelconque des pays dépend du degré de son succès à atteindre les objectifs de l'académisation des chercheurs entre étudiants et enseignants à commencer par leur formation de base (Licence) jusqu'à leur obtention du Doctorat. Toutefois, la réalité de la formation scientifique dans les universités nationales fait face à de nombreux obstacles empêchant la réalisation de l'objectif global du processus d'académisation.

Cette intervention vise à traiter ses problématiques phares sur trois niveaux : pédagogique, de recherche scientifique et de développement de l'environnement.

Mots clés : académisation, caractères culturels, université algérienne, étudiant algérien, pratique scientifique, obstacles épistémologiques

Abstract

The success of higher education institutions in any country whatever depends on the degree of its success in achieving the objectives of researchers' academization between students and teachers starting of their basic education program (Bachelor's degree program) to obtaining their PhD. However, the reality of scientific education in national universities is facing many obstacles preventing them from achieving the overall objective of academization process.

This paper seeks to address its key challenges on three levels: pedagogic, scientific research and development of environment.

Keywords: academization, cultural characteristics, Algerian university, Algerian student, scientific practice, epistemological obstacles